اللَّفُّ و النَّشْرُ
مِعْيَارًا لِلتَّرْجِيحِ النَّحْوِيِّ
عِنْدَ تَعَدُّدِ ذِى الحَالِ و تَفَرُّقِ الحَالَيْن

د/ زكريا شحاتة الفقى
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

ممّا اسْتَقَرَّ أَمْرُهُ عند أهل البحثِ [١] والنَّظَر[١] " أنّ العُلُومَ يتعلّق بعضُها ببعضٍ لِخِلالٍ ؛ منها : أنّ الطَّريق الواحد قد يجمعها ، فَمَتَى جَمَعَ العلومَ الطريقُ الواحدُ ، و لم يحصل العِلْمُ ببعضها، لم يَسْلَمِ العلمُ بسائرها. و منها: أنّ بعضها قد يترتَّبُ على بعض، و يكون أصلًا له ، حتى لا يصحّ حصولُ الفرع إلا مع الأصل ... " [٢] .

ولِمَكَانِ هذا (التَّعَلُّقِ) ما [٣] صار واجبًا على كُلِّ مَنْ يُحَاوِلُ تحصيل علمٍ من العلوم أنْ يُحِيطَ بالموادّ التى منها يُسْتَمَدُّ ذلك العِلْمُ ؛ لِيَصِحَّ الإسنادُ إليها عند روم التحقيق، كان ذلك عند القوم حَتْمًا مَقْضِيًّا [٤] .

وبِاسْتِصْحَابِ هذا (النَّظَرِ) جَعَلَ الأُصُولِيُّون يُقَرِّرُون : " أصول الفقه مُسْتَمَدَّةٌ من: الكلام ، والعربية ، والفقه "[٥] .

وباستصحابه أيضًا قال مَنْ قال: " عِلْمُ الطِّبِّ بعضُهُ مأخوذ مِنْ عُلُومٍ أُخَرَ، وبعضه مُسْتَفَادُ من التجربة "[٦] ، و" صناعة الموسيقا جُلُّهَا مُنْتَزَعٌ مِنْ عِلْمِ الحساب "[٧] .

" فَعَلَى هذا مبادئُ النّحو ؛ بعضُها ، وهى مبادئ الفتاوى[٨] ، مأخوذة عن العرب، فهى مقبولات مُقْنِعَة ، و بعضُها ، وهى مبادئ التّعليلات ، قضايا مُسْتَنْبَطَةٌ بالفكر والرَّوِيَّة ، فهى مشهورة لا عند الجمهور ، ولكنْ عند مَنْ عَرَفَ ملاحنَ كلام العرب ، وتَطَبَّعَ بطباعهم ، وأَيْقَنَ أنّ هذا اللسان العربىَّ المبين ، لا يَخْلُو الأَمْرُ فيه مِنَ اصطلاحٍ من الحُكَمَاء لا يجتمعون مِنْ أَوْضَاعِهِ إلا على الأحسن الأجمل . ومنها[٩] ما يُؤْخَذُ مِنْ صناعة أُخرى ؛ نحوُ قولهم : الحرف الذى تُخْتَلَسُ حركتُه هو فى حُكْمِ المتحرِّك لا السَّاكن ؛ بناءً على أنّ حركة الحاء فى نحو قول الراجز[١٠] :

كأنّها بعد كَلَالِ الزّاجِرِ ومَسْحِه مَرُّ عُقَابٍ كاسِرِ

مُخْتَلَسَة[١١] فى بعض الروايات ، ومع هذا فلا تخرج مِنْ أن تكون متحرِّكة[١١] ؛ ألا ترى أنّ هذا مشطور الرّجَز : مُسْتَفْعِلُنْ ثلاث مرات[١٢] ، وقوله : (ومسحه) وزنه : مفاعلن ، بزحاف : مستفعلن ، ولا يجوز فيه : مفاعلن ؛ فهذا و نحوه من المبادئ المأخوذة من (العَرُوض) .

وأيضًا تراهم يحكمون بأنّ الهمزة الثانية فى نحو : أأنت تفعل كذا – عند التَّلِيين[١٣] – تكون من قبيل المتحرِّكة[١٣] ؛ بناءً على ما سُمِعَ من التخفيف[١٣] فى نحو[١٤] :

* أانْ زُمَّ أَجْمَالٌ ..... *

إذ وَزْنُ : (أأن زم) –: فَعُولُنْ ، و لا يجوز فيه : فاعلن .

ومن المبادئ المأخوذة من صناعة أخرى ما تقول: الحركات ثلاثة أنواع: صَاعِدٌ عالٍ، ومُنْحَدِرٌ سافِل ، ومتوسِّطٌ بينهما ، وهذا مأخوذ من صناعة الموسيقا ، ونظائر هذا أكثر مِنْ أنْ تُحْصَى "[١٥] .

ومِنْ هذه البَابَةِ قولُ صاحب (الدّلائل): " الطُّرُقُ والوُجُوهُ فى تَعَلُّقِ الكَلِمِ بعضِها ببعضٍ –: مَعَانِى النّحو و أحكامُه "[١٦] :

و قد عَلِمْنَا بأنّ النَّظْمَ ليس سِوَى حُكْمٍ مِنَ النّحو نَمْضِى فى تَوَخِّيهِ[١٧]

فَمَا لِنَظْمِ كَلامٍ أنتَ ناظِمُهُ مَعْنًى سِوَى حُكْمِ إعرابٍ تُزَجِّيهِ[١٧]

ذلك أنّه يَرَى – على ما يقول الدكتور بِشْر – " أنّ مُطابقة الكلام للمقام لا تَتِمُّ – ولا يُمكن أنْ تَتِمَّ – إلا بعد مُراعاة قواعد النّحو "[١٨] ؛ " فالنّحو والمعانى يُشَكِّلان عِلْمًا متكاملًا نستطيع أن نُسمِّيه : (عِلْمَ التراكيب) "[١٨] ؛ فما عِلْمُ المعانى " إلا دراسة لُغَويّة تَدْخُلُ فى إطار عِلْمِ النّحو بمعناه الدَّقيق ، وقد نَعَتَهُ بعضُهم بـ (النّحو العالِى) [١٩] "[٢٠] .

و لم يَزَلِ الدكتور بشر مُكِبًّا على إدامة النَّظَر فى علاقة علوم العربيّة بعضِها ببعض ، حتى انْتَهَى إلى القول بـ"ضرورة اعتماد كُلِّ فرعٍ[٢١] على الآخر ، وحَتْمِيَّة الالتجاء إلى نتائجه وخُلاصة بُحُوثه ؛ للاستفادة منها فى معالجة مسائله وتوضيحها "[٢٢] .

ولا يَكُنْ هذا عندك بِدْعًا مِنَ الرَّأْى؛ فَمِنْ قَبْلُ ما دعا إليه صاحبُ (المُسْتَوْفَى) [٢٣] على نحوٍ أَشْمَلَ وأَرْحَبَ ممّا ذهب إليه الدكتور بشر، فذلك حيث قال فى (مُسْتَوْفَاه) : " لا بُدَّ فى العُلُوم مِنْ أنْ يَسْتَعِين بعضُها ببعض ، والشَّرْطُ أنْ يُرَدَّ إلى كُلٍّ منها ما يَلِيقُ به، ويندرج تحته "[٢٤] .

قلتُ : فللّه دَرُّ صاحبِ (المستوفى) ! لقد بَلَغَ فى تَزْلِيمِ دَعْوَاهُ قَرْنَ الكلإِ ؛ انْظُرْ إلى هذا القَيْدِ يَكْسَعُ به عبارتَه –أَعْنِى قوله: (و الشرط أن يرد إلى كل منها ما يليق به ...)–، يَكْسَعُها به ؛ دَفْعًا لِمَا عَسَى أنْ يُقْتَرَفَ مِنَ (التَّخْلِيطِ) بين العلوم تحت دَعْوَى (الاستعانة) المذكورة ، وهو ما حَذَّرَ منه ، ونَبَّهَ على وَجْهِ الخطإِ فيه غيرُ قليلٍ مِنَ المُحَقِّقَةِ وأرباب النَّظَر ؛

• فهذا ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسِىّ[٢٥] يُرْوَى عنه أنّه قال " فى كتابه الموسوم بكتاب المسائل[٢٦] : وَقَعَ البحثُ بينى وبين رَجُلٍ من أهل الأدب فى مسألة نحوية فَجَعَلَ يُكْثِرُ من لفظ : (الموضوع)[٢٧] : (المحمول) [٢٧] ، والألفاظ المنطقيّة ، فقلتُ له: صناعة النّحو تُسْتَعْمَلُ فيها مُجازاة[٢٨] ومُسامحات لا يستعملها أهلُ المنطق ، و قد قال أهل الفلسفة[٢٩] : يجب حَمْلُ كُلِّ صناعة على المتعارَف بين أهلها ، وكانوا يَرَوْنَ أنّ إدخال صناعةٍ فى أخرى إنما يكون لجهل المتكلِّم ، أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضِيقِ طُرُقِ الكلام عليه "[٣٠] .

• وهذا أبو حيّان يَحْكِى فى غير موضعٍ مِنْ (بحره المحيط) – نحوًا من هذا عن شيخه أبى جعفر بن الزّبير[٣١] ، فذلك حيث قال: " كان أبو جعفر[٣١] يقول: لِكُلِّ عِلْمٍ حَدٌّ ينتهى إليه ، فإذا رأيتَ متكلِّمًا فى فَنٍّ ما ومَزَجَهُ بغيره ، فاعلم أنّ ذلك إمّا أن يكون مِنْ تَخْلِيطِهِ وتخبيطِ ذِهْنِهِ، و إمّا أن يكون مِنْ قِلَّةِ محصوله و قُصُوره فى ذلك العِلْم ، فَتَجِدُهُ يستريح إلى غيره ممّا يعرفه "[٣٢] .

وهنا يسجِّلُون : " ما زال العلماء و المحقِّقُون قديمًا و حديثًا ، يستنكرون استعمال الحُدُود ، والألفاظ المنطقيّة فى صناعة النحو ، و سائر الفُنُون ، و يَذُمُّونَ ذلك أبلغَ ذَمٍّ ، و يَعُدُّونَهُ من التخليط ، وإدخال اصطلاح قومٍ فى اصطلاح آخرين "[٣٣] .

قلتُ : فهذا ما صَدَرَ عنه المبرّدُ حين أَطْرَى شيخَه المازنىَّ فقال : " كان إذا نَاظَرَ أهلَ الكلام لم يَسْتَعِنْ بشىءٍ من النّحو ، وإذا نَاظَرَ أهلَ النحو لم يستعن بشىء من الكلام"[٣٤] .

فإذا تَقَرَّرَ هذا ، ورَكَنَ أهلُ التحقيق إليه ، حتّى صار العَمَلُ – فى النَّظَر الصَّحِيح – عليه :

• اتَّجَهَ لابن هشامٍ أنْ يُسَجِّلَ مُنَبِّهًا : " الحذفُ الذى يَلْزَمُ النّحوىَّ النَّظَرُ فيه ، هو ما اقْتَضَتْهُ الصِّناعةُ ، و ذلك بأنْ يَجِدَ خبرًا بدون مبتدإ ، أو بالعكس ، أو شرطًا بدون جزاء[٣٥] ، أو بالعكس[٣٦] ، أو معطوفًا بدون معطوفٍ عليه[٣٧] ، أو معمولًا بدون عامل ؛ نحو : (لَيَقُولُنَّ اللهُ) [٣٨] ، ونحو : (قالوا خيرًا) [٣٩] ، ونحو : (خيرٍ ، عَافَاكَ الله) [٤٠] . وأمّا قولهم فى نحو: (سرابيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ) [٤١] –: إنّ التقدير: و البَرْدَ[٤٢] ، ونحو: (و تلك نعمةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أنْ عَبَّدتَّ بنى إسرائيل) [٤٣] –: إنّ التقدير : ولم تُعَبِّدْنِى[٤٢] =: فَفُضُولٌ فى فَنِّ النّحو ، وإنّما ذلك للمفسِّر[٤٢] ، وكذا قولهم : يُحْذَفُ الفاعلُ ؛ لعظمته وحقارة المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه أو منه ، أو نحوِ ذلك[٤٤] ؛ فإنّه تَطَفُّلٌ منهم على صناعة البيان[٤٥] "[٤٦] .

• وَسِعَ عبدَ اللطيف البغدادىَّ[٤٧] أن يقول – فيما حُكِىَ عنه –: " اعلم أنّ اللُّغَوِىَّ شأنه أن ينقل ما نطقتْ به العربُ و لا يتعدّاه ، و أمّا النّحوىُّ فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللغوىّ ، ويقيس عليه ، ومثالهما المُحَدِّثُ والفقيه ؛ فشأن المحدِّث نَقْلُ الحديث برمّته ، ثم إنّ الفقيه يتلقّاه ، ويتصرّف فيه ، ويبسط فيه علله ، ويقيس عليه الأمثال و الأشباه "[٤٨] .

• استقام لصاحب (التّوضيح) أن يُسَجِّل: " قَصْرُ الأسماء ومَدُّها ضربان : قياسىٌّ ، وهو وظيفةُ النحوىِّ ، وسماعىٌّ ، وهو وظيفة اللغوىّ "[٤٩] .

• صَحَّ لإمام الحَرَمَيْنِ أنْ يُقَرِّر : " حَقُّ الأُصُولِىِّ ألَّا يُعَرِّجَ على مذهب ، و لا يلتزمَ الذَّبَّ عن مسلكٍ واحدٍ ، ولكنْ يُجْرِى مسلكَ القَطْعِ غيرَ مُلْتَفِتٍ إلى مذاهبِ الفقهاء فى الفُرُوع "[٥٠] . ثم يَعُودُ فَيَأْمُرُ به نفْسه فى صورة الخَبَر : " و حَقُّنَا أنْ نُحَكِّمَ الأصولَ فيما نأتى و نذر، و لا نسلك بمسلك الحقائق ذَبًّا عن مذهب "[٥١] .

تلك حالُهُم ، وَقَفْنَاكَ عليها مِنْ قَاصِدِ أَمْرِهِمْ : يَدْعُونَ إلى (تَوَاصُلٍ) هو إلى (التَّكَامُلِ) أَقْرَب ، و يَنْهَوْنَ عن (تَخْلِيطٍ) هو فى هَرْجِ الصُّنْعِ أَذْهَب ؛ فهم يقولون بـ(الوَصْلِ) لا (خَلْطَ) فيه ، فلا تَحْسَبَنَّ إذا صَاقَبَ عِلْمٌ عِلْمًا أنّه يُسَاوِيه ، لكنّها مُصَاقَبَةٌ تُفِىءُ على مُدْرِكِهَا ما يُرْجَى مِنَ الأَنْفَال ، و تَفْتَحُ لعطائها كثيرًا مِنَ الأَقْفَال ، فَمَنْ أَدْرَكَ هذه المُصاقبةَ و هُدِىَ إلى حقيقتها ،

فَلْيَمْدُدْ هنالك النَّظَر ، ثُمَّ ليَصِلْ ما دَبَرَ مِنْ ذلك بِمَا غَبَر ، فَالْوَصْلُ حينئذٍ صَنِيعُ مَنْ ظَفِر ، والْفَصْلُ – لو يَعْلَمُونَ – طَرِيقُ مَنْ خَسِر .

وهذا الذى ارْتَأَوْا يُمكنك أن تُجْمِلَهُ فى عبارةٍ مِنْ نحو قولك :

تَرْكُ الاسْتِفْصَال – مع تَبَايُنِ العُلُوم فى الخِلال – مُؤْذِنٌ بِتَكَامُلِهَا فى المَآل .

فما زالت تلك دَعْوَاهُمْ ، يُحَكِّمُونَهَا – مِنْ قديمٍ – فيما اضْطَرَبَ مِنْ أَمْرِ الكلامِ وأَشْكَل ، ويَسْتَفْتُونَهَا فيما دَقَّ مِنْ حُكْمِهِ و أَعْضَل ؛

• فهذا سيبويه يقول فى قولهم: (رُبَّ رَجُلٍ و أَخِيه):– " لا يجوز لك أن تقول: رُبَّ أخيه حتى تكونَ قد ذكرتَ قبل ذلك نكرة "[٥٢] ؛ يُريد أنّ لفظة (أخيه) " لو جاءت تَلِى ما وَلِيَهُ الاسمُ الأَوّلُ كان غيرَ جائز[٥٣] "[٥٤] ، فـ " إذا كان[٥٥] مُؤَخَّرًا دَخَلَ[٥٥] فيما دَخَلَ فيه الأوّلُ "[٥٤] ؛ لأنّ الواو " تُشْرِكُ الآخِرَ فيما دَخَلَ فيه الأوّلُ "[٥٤] .

ثُمَّ يزيد قائلًا : " و قال الأعشى[٥٦] :

وَ كَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَ دَكْدَاكِ رَمْلٍ و أَعْقَادِهَا

وَ وَضْعِ سِقَاءٍ وَ إِحْقَابِهِ و حَلِّ حُلُوسٍ وَ إِغْمَادِهَا"[٥٧]

لِيُعَقِّبَ بعدها : " هذا حُجَّةٌ لقوله : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه "[٥٧] ؛ فـ " الشاهد على قوله : (وأعقادها) ، عطفه على المجرور بـ(مِنْ) ، و (مِنْ) لا تدخل فى هذا الموضع إلا على نكرة[٥٨] ، كما أنّ (رُبَّ) لا تدخل إلا على نكرة . فلمَّا أدخل (مِنْ) على النكرة عطف على النكرة ما هو مضافٌ إلى ضمير النكرة ، كما فَعَلَ فى : (رُبَّ رجلٍ و أخيه) ؛ كأنه قال : مِنْ صفصفٍ ومن دكداك رملٍ وأعقادها . وكذا الشاهد فى قوله : (و وَضْع سِقاءٍ و إحقابه) ؛ الهاء تعود إلى : السِّقاء ، وكذا : (و حَلِّ حُلُوسٍ و إغمادها) ؛ يعود الضمير فيه إلى : الحُلُوس "[٥٩] .

قلتُ : و قَلَّ أَحَدٌ يتأمَّل كلامَ سيبويه هنا بما يستحقُّه من التأمُّل ، و يتدبَّرُهُ بما يَدْعُوهُ إلى نفْسه من التدبُّر إلا و يَقْضِى بأنّ مَحْصُولَهُ آيِلٌ إلى قول المتأخِّرين: " يُحْتَمَلُ فى التّابع ما

لا يُحْتَمَلُ فى المَتْبُوع "[٦٠] ، و قولهم : " يُغْتَفَرُ فى التابع ما لا يُغْتَفَرُ فى المتبوع "[٦١] ، و: " يجوز فى العطف ما لا يجوز فى المُبَاشَرة "[٦٢] ، و: " كثيرًا ما يُغتفر فى الثَّوانِى ما لا يُغتفر فى الأوائل "[٦٣] ، وقولهم : " رُبَّ شىءٍ يصحّ تَبَعًا و لا يصحّ استقلالًا "[٦٤] .

ولا يَخْفَاكَ أنّ هذا وذاك مِنْ قول النّحاة مَنْظُورٌ فيه إلى قول الفقهاء : " يُغتفر فى التوابع ما لا يُغتفر فى غيرها "[٦٥] ، و قولهم: " يُغتفر فى الثّوانى ما لا يُغتفر فى الأوائل "[٦٥] . ومِنْ هذه البَابَـةِ عندهم –: " البَيْـعُ الضِّمْنِىُّ؛ يُغتفر فيه تَرْكُ الإيجاب و القبول، ولا يُغتفر ذلك فى البيـع المستقلّ "[٦٦] ، ومنها " سُجُودُ التِّلاوة فى الصلاة ؛ يجوز على الرّاحِلة –قَطْعًا– تَبَعًا ، وجَرَى فيه خَارِجَهَا[٦٧] خِـلَافٌ ؛ لاستقلاله "[٦٦] ، ومنها " الزّرع الأخضر، لا يصـحُّ بَيْعُهُ إلا بشرط القطـع ، فإن باعه مع الأرض جَازَ تَبَعًا "[٦٦] .

• وهذا السّيوطىُّ يُوجِزُ ما قَرَّرَهُ نحويُّون كثير[٦٨] ، فذلك حيث قال : " لا يجوز تعدُّدُ المفعولِ له منصوبًا كان أو مجرورًا[٦٩] ؛ و من ثَمَّ مُنِعَ فى قوله تعالى: (ولا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرارًا لتعتدوا) [٧٠] –: تَعَلُّقُ (لتعتـدوا) بـ (تمسكوهـنّ) على جَعــلِ (ضرارًا) مفعولًا لـه ، و إنما يتعلّق بـه علـى جَعْلِ (ضرارًا) حالًا "[٧١] .

وإنّما امتنع تعدُّدُه ؛ لأنّ هذا المفعول له – على ما اصطلحوا عليه – " هو علّة الإقدام على الفعل ، و هو جوابُ: لِمَهْ ، و ذلك قولك: فعلتُ كذا مَخَافَةَ الشَّرِّ، و ادِّخَارَ فُلان ، و: ضربْتُهُ تأديبًا له ... "[٧٢] فلو جاز تعدُّدُه لَلَزِمَ القولُ باجتماع العلل على المعلول الواحد ، مِنْ حيث كان المفعولُ لـه (عِلَّةً) لمعلولـه مِنَ الحَدَث ، وهذا – كما لا يَخْفَى علـى مِثْلِكَ – غيرُ مُتَّجِهٍ فـى أُصُولِ النَّظَرِ الإسلامىّ ، و لقد تَجَاوَبَتْ بيئاتُ الفكر الإسلامىِّ صادرةً عن هذا النَّظَر :

= فأمّا المتكلِّمُون فوجدناهم يُرْسِلُون : " لا يكون للصِّفة المُوجَبَةِ عن العِلّة علّةٌ سواها "[٧٣] . ودليلُ ذلك – فيما يَذْكُرُون – " أنّ الشىء إذا وَجَبَ كونُه على صفة من الصفات بأمرٍ ما ، فتعليقُ كونه على تلك الصِّفة بأمرٍ ثانٍ –: لا يصحّ . يُبَيِّنُ ذلك أنّ كونه متحرِّكًا ، إذا وجب لوجود الحركة ، لم يصحّ طَلَبُ أمرٍ ثانٍ يُوجب كونه كذلك، ولو صَحَّ ذلك ، و الحالُ ما قُلْنَاهُ ،

لَصَحَّتِ الحاجةُ إلى ثالث ورابع ، و لم يصحّ أنْ يقف فيما يصير لأجله الموصوفُ على بعض الصفات على حَدٍّ ، و هذا يُوجب من الجهالات ما لا خَفَاءَ به "[٧٤] .

= و أمّا الأصوليون فالمُحقِّقُون منهم على " القَطْع بأنّ الحُكْمَ الواحد لا يُعَلَّلُ بِعِلَّتَيْن "[٧٥] ، وذلك – فيما يقولون – : " أنّا لم نُلْفِ حُكْمًا مُتَّفَقًا عليه مرتبطًا بعلّتين ، مع تحقيق الاتّحاد فى الحُكْم "[٧٦] ، إذ " لا يكادُ يَصْفُو تعليقُ تحقيقِ حُكْمٍ واحدٍ بعلّتين تصوُّرًا "[٧٧] .

= و ها هم أُولاء النُّحاةُ يَصْدُرُون عن النَّظَر نفْسه فَيُطْلِقُون : " لا يجوز اجتماع عاملَيْن على معمول واحد "[٧٨] ، و لهم فى هذا أيضًا عبارة أخرى : " العامل فى الشىء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عاملٌ غيره ؛ لأنّ عاملًا لا يدخل على عامل "[٧٩] ، كما وجدْنا لهم : " مُحَالٌ أن يعمل فى اسم واحد عاملان فى وقت واحد "[٨٠] .

" ولهذا رُدَّ قولُ مَنْ قال[٨١] : الابتداء و المبتدأ معًا عاملان فى الخبر ، وقولُ مَنْ قال[٨٢] : إنّ المتبوع و عامله معًا عاملان فى التّابع ، وقولُ مَنْ قال[٨٣] : إنّ (إنْ) وفِعْلَ الشرط معًا عاملان فى الجزاء ، وقولُ مَنْ قال[٨٤] : إنّ الفعل والفاعل معًا عاملان فى المفعول "[٨٥] .

و فى نحو قولهم : الرُّمَّان حلوٌ حامضٌ ، ممّا تعدّد فيه الخبرُ المشتقُّ لفظًا لا معنًى –: تَرَاهُمْ يَقْطَعُون : " لا يجوز أن يكون فيهما [٨٦] ضمير واحد ؛ لأنّ عاملَيْن لا يعملان فى معمول واحد " [٨٧] .

وفى مِثْلِ : جاء زيدٌ و ضربتُ عمرًا راكبَيْن ، و: جاء زيدٌ و ذهب عمرٌو مُسْرِعَيْن ، من الأحوال التى تعدَّد فيها العاملُ و عَمَلُه ، كما فى الأوّل، أو تعدَّد العاملُ و اتَّحَدَ عملُه، كما فى الثانى–: تَجِدُهُمْ فى مِثْلِهِ يَسْتَظْهِرُون: "يَظْهَرُ أنّ العامل فى الحال عند تعدُّد العامل ، مجموعُ العاملَيْن أو العوامل ؛ لئلّا يلزم اجتماعُ عاملَيْن أو عوامل على معمول واحد "[٨٨] .

فقد تَرَى إلى النُّحاة كيف اعتصموا هنا بما تَقَرَّرَ فى (الكلام) و (الأصول) يَتَّخِذُونَهُ مُرْتَفَقًا فى قضاياهم و أحكامهم، لا فَرْقَ فى هذا بين غالٍ منهم و مُقْتَصِد، يَعْتَمِدُونَهُ على مُرُور الآباد ، مِنْ غير نُكْرٍ منهم ولا عِنَاد[٨٩] ، وهذا هو (التكامُل) – على ما دَعَوْناه نحن مِنْ قبلُ[٩٠] – ، فقد

وَجَدُوا فى هذا (التكامل) دَفْعًا للخِلاف ، ودعوةً للائتلاف ، كما أَلْفَوْا فيه أيضًا نَافِلَةَ يَقِينٍ لا رُكُوبَ فيها لِخَطَر ، ولا اقتحام فيها لِغَرَر .

• و هذا ابنُ الحاجب و جماعةٌ يذهبون إلى أنّ التّنوين فى نحو: (رَجُلٌ) –: للتّمكين ، لا للتّنكير ؛ قالوا: لبقائه مع العَلَمِيَّة بعد النَّقْل – أى مِنَ التنكير إلى التعريف عند التَّسْمِيَةِ به – ، و حُجَّتُهُمْ فى هذا أنّ الأصل بقاء ما كان على ما كان[٩١] . فهذا – بلفظه – تَقِفُ عليه فى حِجاج المتكلِّمين ، وذلك قولُ قائلهم: " بَقَاءُ ما كان على ما كان، أَوْلَى مِنْ نَفْيِهِ وإثبات ما لم يكن "[٩٢] . كما تَلْقَاهُ أيضًا فى قواعد المُتَشَرِّعَةِ و الفقهاء ، و مِنْ أمثلة ذلك عندهم : " مَنْ تَيَقَّنَ الطهارةَ و شَكَّ فى الحَدَث فهو متطهِّر ، أو تيقّن الحدث و شكّ فى الطهارة ، فهو مُحْدِثٌ ؛ قالوا : لأنّ الأصلَ بقاءُ ما كان على ما كان "[٩٣] .

• و هذا الصَّبّان يَنْفِى عن عبارة النّاظِم أن يكون فيها ما يحتاج إلى إصلاح ، و ذلك قوله فى باب الحال من خلاصته الألفيّة :

و نحوُ : زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا، مُسْتَجَازٌ، لَنْ يَهِنْ[٩٤]

إذ يُعَقِّبُ فى حاشيته على الأشمونى: " (قوله مستجاز) السِّين والتَّاء زائدتان ، أو للنّسبة ؛ أى : منسوبٌ إلى الجواز ، ومعدودٌ من الجائز . واعلم أنّ ما جَازَ بعد الامتناع يَجِب ، فلا يُعْتَرَضُ عليه بأنّ اللّائق التّعبيرُ بالوُجُوب بَدَلَ الاستجازة "[٩٥] .

فذلك – بِحُرُوفِهِ – تجده عند الفقهاء ؛ فَمِنْ قواعدهم : " ما كان ممنوعًا إذا جَازَ وَجَبَ "[٩٦] ، قالوا : ومِنْ فُرُوعها " إقامة الحُدُود على ذوى الجرائم ، ومنها وجوب أكل الميتة للمضطرّ "[٩٦] ، فلو لم يجب شىء من ذلك لكان حرامًا .

وبعدُ ، فهذا الذى أَطَلْنَا بِذِكْرِهِ و استكثرْنا مِنْ شواهده ، إنّما هو محاولة مِنَّا للوقوف على مدى (التّكامُلِ) بين العلوم فى النَّظَر الإسلامىّ ، حيث تَبَيَّنَ لنا – عن استفراغ وُسْعٍ فى التَّتَبُّع ، واستلهامِ خُبْرٍ فى التَّنَطُّع –: كيف صَدَّقَ النَّظَرُ بعضُه بعضًا ، فَرَأَيْنَا القومَ يَأْتُونَ مِنَ الصَّنِيعِ ما

يؤكِّد أنّ فُرُوع العِلْمِ الإسلامىِّ قائمةٌ – عندهم – على (قَوَاعِدَ) مشتركةٍ يَجْمَعُهَا فِكْرٌ سابِغٌ عَرِيض .

و ممّا لا يَدْفَعُهُ –عندى– إلا جاحدٌ أو مُبَاهِت ، أنّ صُوَرَ هذا (التكامُلِ) و شواهِدَه مِنَ الكثرة بحيث لا يُحْصِيهَا عَدّ ، و لا يَحْصُرُهَا حَدّ ، و فى بُطُون الأسفار منها كثير ، فَمَنْ تَشَرَّفَ لها اسْتَشْرَفَتْ له ، و لولا الإطالةُ المعقودُ هنا على تَحَامِيهَا ، لَزِدْنَاكَ مِنْ بَابَتِهَا جُمَلًا أُخرى تُحَاكِيهَا .

هذا ، و قد عَزَمَ الأَمْرُ أن نَسْتَرْسِلَ هنا لِنَخْتَصَّ صُورَةً مِنْ صُوَرِ (التكامُلِ) المذكور بِمَزِيدِ تَوَقُّرٍ على حالِها ، شاخِصَةً أبصارُنا إلى ما عساه أن يُجْتَنَى مِنْ ثِمار التّعويل عليها بما هى صُورةٌ من صُوَرِ هذا (التّكامُلِ) ؛ فليس ذلك بِنُكْرٍ مِنْ هِدَايَاتِه، و لا بِدْعٍ مِنْ كِفَايَاتِه.

فَتِلْكُمُ الصُّورةُ التى ندعو هنا إليها هى : (اللَّفُّ و النَّشْر) [٩٧] ؛ فالرَّأْىُ –عندى– أنّ الأَخْذَ بها ، و الاحتكام إلى هَدْيِهَا عند تعدُّد الأحوال فى قول مَنْ قال : (رأيتُ زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا) ؛ لِتكونَ مِعْوانًا على وَصْلِ كُلِّ ذى حالٍ بحاله – على نحوٍ من التَّرْجِيح صَحِيح ، يَجْبُرُ ما اجْتُنِبَ هنا مِنَ التَّصْرِيح ، و يَنْفِى عن هذا التركيب أسبابَ التَّقْبِيح ، ويَسْلُكُهُ أيضًا مَدَارِجَ التَّرْصِيفِ و التَّفْصِيح –: أقول: الرَّأْىُ عندى أنّ تحكيمها فى المسألة المذكورة ، واتِّخاذَهَا مِعْيَارًا للتّرجيح و المفاضلة بين ما جاء فيها مِنْ آراء –: أنّ هذا ليس إلا تعويلًا على ذَلِكُمُ (التكامُلِ) ، و تَمْدِيدًا لِلْعَمَلِ بأحكامه و قَضَاياه ، و تَبَوُّعًا لِمَزِيدِ ارْتِفَاقٍ بِعَوَائِدِهِ و مَزَاياه .

ذلك أنّ تعيين ذى الحال و حالِهِ فى المسألة المذكورة ، قد تعارضتْ فيه الاحتمالات، فَامْتَنَعَ القَطْعُ بِرَأْيٍ يعتمده الإثبات ، أو يَجْتَمِعُ عليه الثِّقات ، فَلَمْ يَبْقَ – إذنْ – إلا أنْ نَأْخُذَ بِإِخْذِ دُعَاةِ (التكامل) ، فَنُعَوِّلَ هنا على ما ارْتَأَتْهُ المُحَقِّقَةُ من البلاغيين فى كلامهم على (اللَّفِّ و النَّشْر). و لا يَبُوءُ بِجَحْدِ ما ارْتَأَوْا –عندى– إلا مَنْ رَامَ التَّعْطِيلَ و التَّبْطِيل، و انْسَلَخَ مِنْ كُلِّ بَيِّنَةٍ أو دليل ، فَأَنَّى له هذا !! و دَوَاعِى (التَّكامُلِ) بين يديه مشهودة ، و شواهده فى العلوم معهودة ، كثيرةٌ عندهم غير معدودة !

أَلَا و إنِّى لَسْتُ مِنَ الحِجَاجِ هنا فى قُلٍّ ، غَيْرَ أَنِّى أُرِيدُ لِأَحُجَّ هذا[٩٨] عن مُحَادَّتِهِ لـ(لتكامُلِ) و دُعَاتِهِ – بواحدةٍ : أنْ يُوازِنَ بين صنيعه و صنيع الزمخشريِّ إذ بَايَعَ لَيَرْكَبَنَّ طريقَ هذا (التكاملِ) و إنْ خَالَفَ فى بعضِ ما أَتَاهْ ، ما تَقَرَّرَ عند شِيعَتِهِ مِنَ النُّحاهْ. ذلك إذ جَوَّزَ فى (كشّافه) أن يكون عَطْفُ البيان و مَتْبُوعُهُ جُمْلَتَيْن[٩٩] ، صادرًا فى هذا عمّا قَرَّرَهُ " أهلُ (المَعَانِى)[١٠٠] فى : (الفصل و الوصل)[١٠٠] مِنْ أنّ جملة : (قال يا آدم)[١٠١] –: عطفُ بيانٍ على : (فَوَسْوَسَ إليه الشيطانُ)[١٠١] "[١٠٢] .

وقد وَقَعَ إلىَّ مِنْ (كشّافه) سِتَّةُ مواضعَ ذهب فيها هذا المذهبَ المذكور، فانظرها هنالك[١٠٣] ، فما (كشّافه)[١٠٣] مِنْكَ ببعيد .

قلتُ : فإذا رَكِبَ الزمخشريُّ هنا طريقَ (التكاملِ) ، و إنْ أَهْدَفَ بِرُكُوبِهِ إيّاه لِجَمْعٍ مِنَ النُّحاة لم يَضِفْ عنه منهم أَحَدٌ[١٠٤] ، فَلَأَنْ يُرْكَبَ مَتْنُ (تَكَامُلِنَا) المَنْظُور ؛ لِيَرْجُحَ وَجْهٌ مِنْ أَوْجُهٍ حَوْلَ المُرَادِ تَدُور =: أَجْدَرُ – عندنا – و أَوْلَى .

و أوّل ما يَجِبُ به الافتتاحُ تصويرُ المسألة ؛ يقول المبرّد[١٠٥] : " مِنْ كلام العرب : رأيتُ زيدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ، و: رأيتُ زيدًا راكبًا ماشيًا – إذا كان أحدكما راكبًا و الآخر ماشيًا، و أحدكما مصعدًا و الآخر منحدرًا – . "[١٠٥] .

و أتساءل هنا بادِئَ النَّظَر: ما المراد بقوله : (مِنْ كلام العرب) ؟ أيُريد أنّ قولهم هذا [١٠٦] ممّا سُمِعَ عنهم ؟ أم يَعْنِى أنّه ممّا قِيسَ على كلامهم ، و "ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلامهم "[١٠٧] ؟

لم أَجِدْ منهم مَنْ أَصْرَحَ بجوابٍ إلا الزمخشريّ ، فذلك حيث قال فى (الأساس): " سُمِعَ أعرابىٌّ يقول : لقيتُ فلانًا فَارِعًا مُفْرِعًا ؛ أى: صاعِدًا أنا ، مُنْحَدِرًا هو ؛ يُقال : فَرَعْتُ الجَبَلَ ، وفيه : صَعِدتُّ ، و: أَفْرَعْتُ فى الوادى : انحدرْتُ "[١٠٨] .

هذا عن كون التركيب مسموعًا عنهم ، أمّا عن وَصْلِ كُلِّ ذى حالٍ بحاله فقد اختلفوا فى هذا اختلافًا كثيرا ، و هو ما نَبْغِيهِ هنا ترجيحًا و تحريرا .

• فَمِنْ مُمْسِكٍ عن صَرِيحِ قولٍ له فى هذا الوَصْل ، يقول فى نفْسه: (اذْهَبْ بِذِى تَسْلَمُ) [١٠٩] ، يَنْفِى عن نفْسه حَرَجَ التَّبِعَهْ ، بـ (إجْمالٍ) [١١٠] قد وَسِعَهُ ووَسِعَ أيضًا مَنِ اتَّبَعَهْ ، أولئكم : المبرّد ، و الزمخشرىّ ، و ابن منظور :

أما المبرّد فقد وقفْناك آنفًا على كلامه[١١١] ، و أما الزمخشرى فيقول فى (مفصَّله) [١١٢] : "وقد تكون[١١٣] منهما[١١٤] ضَرْبَةً[١١٥] : على الجمع ، والتَّفريق ؛ كقولك : لَقِيتُهُ راكبَيْن ، و : لقيتُهُ مُصعدًا و مُنحدرًا "[١١٢] ، و أما ابن منظور فعبارته فى (لسانه): " قال رجل من العرب : لقيتُ فلانًا فارعًا مُفْرِعًا ؛ يقول : أَحَدُنَا مُصَعِّدٌ ، و الآخر منحدر "[١١٦] .

فقد تَرَى إلى ثلاثتهم وأنّ فى عبارة كُلٍّ من (الإجمالِ) [١١٠] ما لا تستطيع معه وَصْلَ كُلِّ ذى حالٍ بحاله ، وهو ما نحتشد هنا ؛ بحثًا عن (تَبْيِينٍ) [١١٠] لإجماله .

• ومِنْ مُؤَدٍّ لِحَقِّ (نَحْوِهِ) عليه ، يَتَجَافَى عن رَأْيٍ مِنْ شأنه أنْ يُوقِعَ الفَصْلَ بين كُلِّ ذى حالٍ وحاله ، إذ الأصل عَدَمُ الفصل بينهما ، فإذا هو :

= يقرِّر: " يجب كونُ الأُولى من المفعول ، و الثانية من الفاعل ؛ تقليلًا للفَصْل "[١١٧] ؛ أى : " ليكون فى الكلام فصلٌ واحد ، و هو فَصْلُك بـ(زيد) و حاله بين التّاء و حالها ، ولو جعلْتَ : (مصعدًا) حالًا من التّاء ، و: (منحدرًا) حالًا من (زيد) ، كان فى الكلام فصلان : فصلك بـ(زيد) بين التاء وحالها ، وهو (مصعدًا) ، وفَصْلُك بـ(مصعدًا) بين (زيد) وحاله ، التى هى (منحدرًا) "[١١٨] .

= ويقرِّر: "لمّا كان مرتبةُ المفعول أَقْدَمَ[١١٩] من مرتبة الحال، أَخَّرْتَ الحالَيْن، وقَدَّمْتَ حالَ المفعول على حال الفاعل لمّا لم يكن كُلُّ واحدٍ[١٢٠] بجنب صاحبه "[١٢١] ؛ " إذ لا أَقَلَّ من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه "[١٢٢]، فـ " إنّ فصلًا واحدًا أسهلُ من فصلَيْن "[١٢٢] .

• ومِنْ مُرَاعٍ للترتيب لا يَرَى إلا إيّاه[١٢٣] ، يَعْنِى " أنْ تكون أنت المُصْعِدَ ، وزيدٌ المنحدر ، فيكون (مصعدًا) حالًا للتاء ، و(منحدرًا) حالًا لـ(زيد) "[١٢٤] .

• ومِنْ ذاهبٍ إلى هذا مَرَّةً، و إلى ذاك أُخْرَى، لِيَتَحَيَّزَ بعدها إلى القائلين بالترتيب، ذلكم السيوطيُّ ؛ ففى (المطالع السعيدة) له : " إذا تعدّد ذو الحال ، وافترق الحالان ؛ نحو: لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا-: حُمِلَ الحالُ الأوّلُ على الاسم الثانى ؛ لأنه يليه، والحالُ الثانى على الاسم الأول ، فـ(مصعدًا) لـ(زيد) ، و: (منحدرًا) للتاء ، و فى (التمهيد)[١٢٥] : العربُ تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الذى هو متقدِّم ، وما تأخَّر للمفعول.. "[١٢٦] ، كذا يقول .

ونحوًا من هذا – بحروفه – تجده أيضًا فى (الهمع) [١٢٧] ، غير أنه زاد فى ساقة كلامه – بعد عبارة (التمهيد) –: " قلتُ: وهو المختارُ عندى "[١٢٧] ؛ أى " مراعاة الترتيب "[١٢٨] – كما ذكر الصبان[١٢٨] – .

وأغلب الظَّنِّ – عندى – أنّ الذين ذهبوا إلى القول بالترتيب إنما ذهبوا إلى ذلك ؛ " قياسًا على ما هو أَحْسَنُ عند أهل المعانى[١٢٩] ، وهو اللَّفُّ والنَّشر المُرَتَّب[١٣٠] "[١٣١] ، آخِذِينَ فى هذا بأسباب (التكامل) بين العلوم – على ما أسلفناه لك من قبلُ[١٣٢] – .

و(اللَّفُّ و النَّشر[١٣٣]) – " فى الاصطلاح – : أنْ تذكرَ شيئيْن ، أو أشياءَ : إمّا تفصيلًا بالنَّصِّ على كُلِّ واحد ، أو إجمالًا بأنْ تأتى بلفظ يشتمل على متعدِّد ، ثم تَذْكُرَ أشياء على عَدَدِ ما ذكرتَه ، كلّ واحد يرجع إلى واحد من المتقدِّم ، وتُفَوِّضَ إلى عقل السّامع رَدَّ كُلِّ واحدٍ إلى ما يليق به ، لا أنّك تَنُصُّ عليه "[١٣٤] .

وإنّما يَعْنِينَا هنا مِنْ هذين –: الضَّرْبُ الذى فيه (التفصيلُ) ، وهو – على ما قالوا –: ثلاثة أقسام ؛ أحدها[١٣٥] – وهو الذى يَنْصَبُّ إليه غَرَضُنَا –: " أن يكون على ترتيب اللَّفِّ؛ كقوله تعالى: (جعل لكم الليل و النهار لتسكنوا فيه و لتبتغوا من فضله) [١٣٦] ؛ فالسُّكُون راجع إلى: (الليل) ، و الابتغاء راجع إلى: (النهار) "[١٣٧] .

فهذا ما قَاسَ عليه أصحابُ القول بالترتيب عند تعدُّد ذى الحال و تفرُّق الحاليْن .

على أنّهم نَقَلُوا عن ابن هشام " أنّه فَرَّقَ بين النّشر و تعدُّد الحال بأنّ النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنَى ، و رَدِّ السّامع ما لكُلِّ واحدٍ من الأمور المتعدِّدة إليه ، و ليس هذا شرطًا فى تعدُّد الحال ، فوجب الحملُ على الأقرب إلا عند قيامِ قرينةِ غيره "[١٣٨] .

و لِى هنا مع ابن هشام مَقَالٌ أُمَارِيهِ على ما يَرَى ، فاسْمَعْ – غيرَ مُسْمَعٍ – ثم انظر ماذا تَرَى .

• أمّا ما يَلْزَمُ على القول بالترتيب مِنْ طُول الفَصْل بين ذى الحال و حاله ، و أنّ فَصْلًا واحدًا أَسْهَلُ من فصلَيْن ، فالجواب عن هذا أنّ الفُصُولَ فى كلامهم ، و الفُرُوقَ فيه بين المُتَطَالِبَاتِ المُتجاورات قد بَلَغَتْ فى لسانهم حَدًّا من الكثرة بحيث تُعُولِمَتْ مَظَانُّها و مَوَاقِعُها ، و فى هذا يقول ابنُ جنِّى : " أمّا ا لفُرُوق و الفُصُول فمعلومة المواقع "[١٣٩] ، يُريد أنّ مَوَاضِعَها من الكلام معروفة مألوفة، فأتاها العربىُّ " حاسِرًا من غير احتشام "[١٤٠]، " فكأنّه لِأُنْسِهِ بِعِلْمِ غَرَضِه ، وسُفُور مُراده لم يرتكب صعبًا ، ولا جَشِمَ إلا أَمَمًا "[١٤١] .

ونحوٌ مِنْ هذا أيضًا قولُه فى قراءة مَنْ قرأ[١٤٢] : (و لولا كلمةُ الفَصْلِ لَقُضِىَ بينهم و أنّ الظالمين لهم عذابٌ أليم) [١٤٣] – نَصْبًا بفتح همزة (أنّ) – ؛ " قال أبو الفتح : هو معطوف على: (كلمة الفصل) ؛ أى: و لولا كلمة الفصل ، و أنّ الظالمين لهم عذاب أليم . و جاز الفصلُ بين المعطوف والمعطوف عليه بجواب (لولا) [١٤٤] الذى هو قوله: (لَقُضِىَ بينهم) ؛ لأن ذلك شائعٌ ، وكثير عنهم . قال لَبِيد[١٤٥] :

فَصَلَقْنَا فى مُرَادٍ صَلْقَةً و صُدَاءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بِالتَّلَلْ

أى : فصلقنا فى مراد و صداءٍ صلقة .

و فيه أيضًا فصلٌ بين الموصوف الذى هو: (صلقة)، و الصفة التى هى قوله:(ألحقتهم بالتّلل) – بالمعطوف الذى هو قوله: (و صداء) ، و الموصوف مع ذلك نكرة ، و ما أَقْوَى حاجتها إلى الصفة !

و مِثْلُهُ ما أنشدناه أبو علىّ[١٤٦] :

أَمَرَّتْ مِنَ الكَتَّانِ خَيْطًا و أَرْسَلَتْ رَسُولًا إلى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا

ففصل بين قوله: (رسولًا) و بين صفته التى هى: (جريًّا) بقوله: (إلى أخرى) ، و هو معمول (أرسلت) "[١٤٧] .

وأيضًا ، ففى (المُغْنِى) [١٤٨] عن ابن مالك –:"أنّ الزمخشرىَّ أجاز فى سورة الأعراف[١٤٩] الاعتراض بسبع جُمَل "[١٤٨] ، فَنَظَرْتُ (كشّافه) مُتَعَقِّبًا ، فَوَجَدتُّهُ قد بَلَغَ بـ(الفُصُولِ) حَدًّا لا مَزِيدَ عليه فى الطُّول ، فذلك حيث يقول فى قوله عزّ و جلّ :

= (و كُلُّ أمْرٍ مُسْتَقِرّ) [١٥٠] –: " و عن أبى جعفر[١٥١] : (مُسْتَقِرٍّ) – بكسر القاف والجرِّ – عَطْفًا على : (الساعةُ) ؛ أى: اقتربت الساعةُ و اقترب كُلُّ أمرٍ مستقرٍّ "[١٥٢] .

= (قُلْ أطيعوا الله و أطيعوا الرسول فإنْ تَوَلَّوْا ...) الآيات[١٥٣] حتى : (وأقيموا الصلاة وآتُوا الزكاة ..) –: " (و أقيموا الصلاة) معطوف على : (أطيعوا الله و أطيعوا الرسول) ، وليس ببعيد أن يقع بين المعطوف و المعطوف عليه فَاصِلٌ و إنْ طَالَ "[١٥٤] .

= (و فى موسى إذ أرسلناه إلى فرعون ..) [١٥٥] –: " (و فى موسى) عَطْفٌ على : (و فى الأرض آياتٌ) [١٥٦] "[١٥٧] . و بين المتعاطفين هنا من طُول الفصل ما لا يخفى على مثلك .

= (فَاسْتَفْتِهِمْ ألربِّك البناتُ و لهم البنون) [١٥٨] –: " (فاستفتهم) معطوفٌ على مِثْلِهِ فى أوّل السُّورة[١٥٩] ، و إنْ تباعدتْ بينهما المسافة[١٥٩] "[١٦٠] !!

فهذا – عندى – حديثُ تلك (الفُصُول) : قَصُرَتْ فى كلامهم حينًا ، و كثيرًا ما وجدْناها تَطُول ، وكِلَا ذَيْنِكَ مِنَ الكثرة فى لسانهم بمكان .

قلتُ: فَأَنَّى لِابْنَىْ هشامٍ و الشّجرىِّ[١٦١] أنْ يَرُدَّا قولَ مَنْ قال هنا بـ(التّرتيب) قياسًا على (اللّفِّ و النّشر) ؛ لما يلزم عليه – فى زَعْمِهما – من الفصل بين ذى الحال و حاله!! فِيمَ هُمَا مِنْ هذا الرَّدِّ و قد عَلِمَا " أنّا إنّما نَبْنِى المقاييسَ العربية على وُجُود الكثرة "[١٦٢] ؟!!

* أَفَبَعْدَ (عِلْمِكَ) تَحْذَرَنَّ (فُصُولَا) *

هذا منهما عَجَلَةٌ و ارتجال ، و اعتقادُه أيضًا مَحْضُ اعتلال .

• و أمّا تعويلُ هؤلاء على: (القَرِينة) حين قال قائلهم: " فإن كان هناك قرينة يُعْرَفُ بها صاحبُ كُلِّ واحد منهما ، جاز وقوعهما كيفما كانا ؛ نحو : لقيتُ هندًا مصعدًا منحدرة "[١٦٣] –: فالجواب أنّ هذا ليس محلًّا للنِّزاع، بل مَحَلُّهُ عند فُقْدان القرينة ، فهنالك تَمَسُّ الحاجةُ إلى مُرَجِّح ؛ قلتُ: فإذا علمْنا أنّ " الأصل عدم القرينة "[١٦٤] ، تَأَكَّدَ عندنا طَلَبُ المرجِّح ، فَمَنْ جَدَّ حينئذٍ فى طلبه فأولئك تَحَرَّوْا رَشَدًا .

• الْتِحَابُ مَحَجَّةِ (التكاملِ) بين العلوم ، فى أَخْذِنَا هنا بأسباب التّرجيح ، حين ذهبْنا إلى القول بالتّرتيب لَدَى وَصْلِ كُلِّ ذى حالٍ بحاله ، قياسًا على اللّفِّ و النَّشر المُرَتَّب... – :

أقول : هذا الالْتِحَابُ فيه تعويلٌ مِنَّا على أَصْلٍ مَهَدَهُ سيبويه قديمًا فى (كتابه) ، واحتكم إليه مِنْ بعده كثيرٌ ، فذلك حيث يقول : " ما يُشَبَّهُ بالشىء فى كلامهم و ليس مثلَه فى جميع أحواله – : كثير "[١٦٥] ؛ يَعْنِى " أنّ مِنْ كلامهم أنْ يشبِّهوا الشىءَ بالشىء ، و إنْ لم يكن مِثْلُهُ فى جميع ما هو فيه "[١٦٦] ؛ أى: "و إن لم يكن مثله فى جميع الأشياء"[١٦٧] ، فهم " يشبِّهون الشىء بالشىء وإنْ خالفه "[١٦٨] ، وهنا يقول الزمخشرىّ: " هذا كثير شائع فى كلامهم : أنْ يُلابِسَ الشىءُ الشىءَ من بعض الوجوه ، فَيُعْطَى حُكْمًا من أحكامه ؛ إظهارًا لأثر الملابسة والمقاربة "[١٦٩] .

بل انظر إلى ابن جنِّى يَرْفَعُ مِنْ شأن هذا الأصل ، يُنَبِّهُ بقُوَّةٍ على جَدْواه ، و يكشف عن مَدَى نَفْعِهِ و حُسْنِ عُقْباه: " قد يُشْبِهُ الشىءُ الشىءَ مِنْ وَجْهٍ و لا يُشْبِهُهُ من وُجُوه؛ فإنْ أُعْطِىَ بعضَ أحكامه فَلِلشَّبَهِ الذى بينهما ، و إنْ مُنِعَهُ فَلِمَا فَاتَهُ مِنْ تكامُل الشَّبَه .

فَتَأَمَّلْ هذا الموضع فإنّه مُسَهِّلٌ عليك كثيرًا ممّا تَسْتَقِرُّ به فى اللغة العربية[١٧٠] ، فإنّ أكثر مَنْ يَتَسَكَّعُ[١٧١] فيها إنّما يَلْحَقُهُ ذلك[١٧٢] ؛ لجهله بهذا الموضع "[١٧٣] .

فَمَا لَنَا لا نُشَبِّهُ (تَعَدُّدًا) بـ(تَعَدُّد) ، أو قُلْ – إن شئتَ –: (لَفًّا) بـ(لَفٍّ)، و: (نشرًا) بـ(نَشْرٍ) ، وإنْ لم يكن أحدهما مِثْلَ أخيه ، فى جميع ما هو فيه ؟ أَلَا فَانْزِلْ هنا على نَظَرِ سَلَفِك ، وأَصِخْ لِقِيلِهِ ، ثمّ أَجْمِعْ بعدها أَمْرَك ، فَاحْمِلْ هذا على ذاك ؛ إظهارًا لأثر الملابسة و المقاربةْ ، و قَطْعًا لأسباب المُنافرة و المضاربةْ ؛

* فـ(الحَمْلُ) [١٧٤] أَنْفَعُ مَضْرُوبٍ[١٧٤] لـ(مُجْتَهِدٍ) [١٧٤] *

" فهذا مذهبٌ مُطَّرِدٌ فى كلامهم و لغاتهم ، فاشٍ فى محاوراتهم ومخاطباتهم : أنْ يَحْمِلُوا الشىءَ على حُكْم نظيره؛ لِقُرْبِ ما بينهما، و إنْ لم يكن فى أحدهما ما فى الآخر ممّا أَوْجَبَ له الحُكْم "[١٧٥] ، ألا ترى إليهم حين قالوا : " (أنا أُكْرِمُ) ، فحذفوا الهمزة التى كانت فى : (أَكْرَمَ) ؛ لئلّا يلتقى همزتان ؛ لأنّه كان يلزمُ –: (أنا أُؤَكْرِمُ) ، فحذفوا الثانية؛ كراهةَ اجتماع همزتين . ثم قالوا : (نُكْرِمُ ، و: تُكْرِمُ ، و: يُكْرِمُ) ، فحذفوا الهمزة و إن كانوا لو جاءُوا بها لَمَا اجتمع همزتان ، و لكنهم أرادوا المماثلة ، و كرهوا أن يختلف المضارعُ فيكونَ مرّةً بهمزة، و أخرى بغير همزة ؛ محافظةً على التَّجْنِيس[١٧٦] فى كلامهم . و إذا كانوا قد حذفوا الهمزةَ الأصليّةَ المفردةَ فى نحو: (خُذْ) ، و: (كُلْ) ، فَهُمْ بأنْ يحذفوا الزائدَةَ إذا كانت معها أخرى زائدةٌ –: أَجْدَرُ "[١٧٧] .

• و تلك أُخْرَى نَبِهْتُ لها مِنْ صنيع الزمخشريِّ حين مَثَّلَ فى (مفصَّله) لهذا التعدُّد بقوله[١٧٨] : " لقيتُه مصعدًا و منحدرًا "[١٧٩] – بتوسيط الواو بين الحالين – . قال صاحبُ (التوضيح) : " و إن اخْتَلَفَ[١٨٠] فُرِّقَ بغير عطف[١٨١] ؛ كلقيتُهُ مصعدًا منحدرًا "[١٨٢] ، و فى الصبّان[١٨٣] : " الأَجْوَدُ عدمُ العطف هنا ؛ لأنه ربما يُوهِمُ كونَ الأحوال لواحدٍ فى وقتين ، أو أوقات "[١٨٣] .

ولستُ مَعْنِيًّا هنا ببيان أىّ القولَيْن أَحَقُّ بالصواب، بل الغَرَضُ هنا مُنْصَبٌّ إلى التّوفُّر على نَظَرِ الزمخشريّ فى التركيب المذكور ، ذلك أنّ توسيط الواو هنا بين الحالين ، فيه تأكيدٌ[١٨٤] لذهابه إلى القول بوجوب الترتيب بينهما، وأنّ التعدُّد هنا هو –عنده– كالتعدُّد فى اللّفِّ والنشر المرتَّب سواءً بسواء . فكما كان السُّكُون راجعًا إلى: (الليل) ، والابتغاءُ راجعًا إلى : (النهار) فى قوله تعالى : (جعل لكم الليل و النهار لتسكنوا فيه و لتبتغوا من فضله) [١٨٥] –: فكذلك هنا : الإصعادُ إنما هو للتّاء ، و الانحدار لا يكون إلا للهاء[١٨٦] .

قلتُ: وما ذلك عن الزمخشريّ ببعيد ؛ فهو البلاغيُّ النحويّ ، وقد أَزْلَفْنَا لك نحو هذا مِنْ تعويله على مقرَّرات (المعانى) فى تناوُله لأبواب النحو و قضاياه ، حتى لقد أَهْدَفَ بذلك لِجُمُوع النحويّين ، فلم يَضِفْ عنه منهم أَحَد[١٨٧] .

ذلكم و أنّ فى طريقة الزمخشرى هنا إذ أَتَى بالحالين: إصعادًا وانحدارًا و قد وَسَطَتْهُمَا الواوُ ، خلافًا لمن مَنَعَ التّشريك بينهما ... –: أقول : ذلكم و أنّ فى طريقته هنا أَثَارَةً مِنْ مذهبه فى إثبات واوِ الُّلصُوق[١٨٨] ، فذلك حيث قال فى آية الكهف[١٨٩] : (سبعةٌ و ثامنهم كلبهم)[١٩٠] –: " هى الواوُ التى تدخل على الجملة الواقعة صفةً للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالًا عن المعرفة فى نحو قولك[١٩١] : جاءنى رجلٌ و معه آخر، و[١٩١] : مررتُ بزيد و فى يده سيف ، و فائدتها تأكيدُ لُصُوق الصفة بالموصوف ، والدّلالةُ على أنّ اتّصافه بها أَمْرٌ ثابتٌ مستقرّ ، و هذه الواو هى التى آذنتْ بأنّ الذين قالوا: (سبعةٌ وثامنهم كلبهم) [١٩٠] –: قالوه عن ثبات عِلْمٍ ، و طمأنينة نفْسٍ ، و لم يرجموا بالظّنّ .. "[١٩٢] .

قلتُ: فكأنّ الواو أيضًا فى قول القائل : (لقيتُهُ مصعدًا و منحدرًا) –: قد زادت فى إثبات (الانحدار) للمفعول ، و أَكَّدَتْ لُصُوقَه به كتأكيدها لُصُوقَ الصفة بالموصوف سواءً بسواء .

فَذَانِكَ دليلان يَتَبَادَّانِ كَوْنَ (الانحدارِ) حالًا من المفعول دون الفاعل ، و إن كان أوّلُ الدّليلَيْن – أَعْنِى: الدليلَ القائمَ على فكرة (التكامُل) بين العلوم – كافيًا فى اختصاص المفعول هنا بصفة (الانحدار)، إلا أنّ (الذَّوْدَ إلى الذّود إبل)[١٩٣] ، و قد قيل : (عِلْمَان خيرٌ مِنْ عِلْم)[١٩٤] .

• وأيضًا، فالقول بالترتيب هنا بين الأحوال ، فيه مراعاة لما تنساق إليه الأذهان[١٩٥] ، وتميل إليه النُّفُوس ؛ و لهذا ما[١٩٦] وَجَدتُّهُمْ يُراعون الترتيب فى النشر ، و لو كَثُرَ التّفْصيلُ فى اللّفّ ، وذلك قوله تعالى: (شهر رمضان الذى أُنزل فيه القرآنُ هُدًى للناس و بيِّناتٍ من الهُدَى و الفرقان فمن شهد منكم الشهرَ فليصُمْهُ و من كان مريضًا أو على سفر فَعِدَّةٌ من أيّام أُخَر يُريد الله بكم اليُسْر و لا يريد بكم العُسْر و لتكملوا العدّة و لتكبّروا الله على ما هداكم و لعلكم تشكرون)[١٩٧] ؛ قال فى (الكشاف): " الفعلُ المُعَلَّلُ محذوفٌ ، مدلولٌ عليه بما سبق ، تقديره : (ولتكملوا العدة

ولتكبروا الله على ما هداكم و لعلكم تشكرون) – شَرَعَ ذلك ، يَعْنِى جُمْلَةَ ما ذكر : مِنْ أَمْرِ الشاهد بصوم الشهر ، وأمْر المُرَخَّصِ له بمراعاة عدّة ما أفطر فيه ، و من الترخيص فى إباحة الفطر . فقوله: (لتكملوا) علّة الأمر بمراعاة العدّة ، (و لتكبروا) علّة ما عَلَّمَ من كيفية القضاء ، والخروج عن عُهْدة الفطر ، (و لعلكم تشكرون) علّة الترخيص و التيسير . و هذا نوع من (اللّفّ) لطيفُ المسلك ، لا يكاد يهتدى إلى تَبَيُّنِهِ إلا النَّقَّابُ المُحَدَّثُ[١٩٨] من علماء البيان "[١٩٩] .

قلتُ: فَلِمَ لا نَعْتَبِرُ هذا بذاك ؛ ليكون التعدُّدُ فى البابيْن على سَنَنٍ واحد ، و قد عَلِمْنَا أنّهم مِمَّا يَسْعَوْنَ إلى تحصيل التشاكل ؛ طلبًا للمماثلة فى كلامهم ، و فرارًا مِنْ نَفْرَةِ الاختلاف ؟!![٢٠٠]

ذلكم و أنّ نَظَرَ المُحَقِّقِين – أبدًا –: إلى القريب المشهور ، لا إلى البعيد المستور ، وهو ما رَكِبَهُ الزمخشرىُّ بإزاء قوله تعالى: (فَمَنْ عُفِىَ له من أخيه شىء) [٢٠١] ، حيث عَرَضَ لتفسير فِعْلِ (العَفْوِ) قائلًا : إنّه " يتعدَّى بـ(عَنْ) إلى الجانِى و إلى الذّنْب ، فيُقال : عفوتُ عن فلان و عن ذنبه ، فإذا تعدَّى إلى الذّنْب و الجانِى معًا قِيلَ: عفوتُ لفلان عمّا جَنَى ؛ كما تقول : غفرتُ له ذنبه ، و تجاوزتُ له عنه ، و على هذا ما فى الآية ، كأنّه قيل: فَمَنْ عُفِىَ له عن جنايته ، فاستغنى عن ذِكْرِ الجناية .. "[٢٠٢] ، ثم سأل بعدها مُفَنْقِلًا : " فإنْ قلتَ : فقد ثَبَتَ قولُهم : عَفَا أَثَرَهُ : إذا مَحَاهُ و أزاله[٢٠٣] ، فهلّا جعلتَ معناه : فَمَنْ مُحِىَ له من أخيه شىء ؟ قلتُ : عبارةٌ قلقةٌ فى مكانها ، و: (العَفْوُ) فى باب الجنايات عبارةٌ متداوَلةٌ مشهورةٌ فى الكتابِ و السُّنّةِ واستعمالِ النّاس ، فلا يُعْدَلُ عنها إلى أخرى قلقةٍ نابيةٍ عن مكانها "[٢٠٢] .

فإذا جَرَى الزمخشرىُّ هنا على المُتَدَاوَلِ المشهور ، و القريب ، فَلَأَنْ نَجْرِىَ نحن على هذا فى تخريج الأساليب –: أَوْلَى بنا و أَجْدَر .

وبعدُ ، فـ"لا ترجيح فى معلوم"[٢٠٤] ، فـ"التّرجيحُ تَغْلِيبُ بعضِ الأمارات على بعضٍ فى سبيل الظَّنّ "[٢٠٥] ، " وما يُفْضِى إلى القَطْع لا ترجيح فيه، فإنّه ليس بعد العِلْمِ بيان، ولا ترجيح "[٢٠٦] .

وإذا كان (الترجيح) – عند أصحاب النَّظَر – " عبارة عن اقتران أحدِ الصّالِحَيْن للدّلالة على المطلوب – مع تعارُضِهِما – بما يُوجِبُ العملَ به ، وإهمالَ الآخَر "[٢٠٧] = : فذلك ما أَخَذْتُ به

حين رَكِبْتُ إلى هذا الترجيح مَتْنَ مُوَازَنَةٍ أَكِلُهَا إلى نَظَرِ النُّظَّار، و(اجتهادِ) أصحابِ (الاعْتِبَار) ، فإنْ رَجَحَ فى مَوَازِينِهم قَضَائِى ، و إلا فقد عَوَّلْتُ فيه على روابطَ – عند التّحقيق – مَرْضِيَّهْ ، وضوابطَ – فى أُصُول النَّظَر – مَقْضِيَّهْ ، سالكًا فى هذا مَسَالِكَ النَّفْعِ و الدَّفْع ، مع تَحَرٍّ لِلْمَرَاشِد ، وتَوَخٍّ للمَقَاصِد .

وأَيًّا ما كان ، فالانتهاءُ إلى راجحٍ مِنْ قَوْلَيْن ، و اطِّراحُ مرجُوحٍ مِنْ رَأْيَيْن –: ذلك أَجْدَى عندنا مِنْ حَلِّ الرِّباط ، و قَطْعِ أسباب الاسْتِنْباط ، و التَّرَدُّدِ بين تَفْرِيطٍ و إفراط .

ثُمَّ يَبْقَى أنْ نقول : و لِلرَّاجِحِ مِنْ هذين القولين – أَعْنِى مُراعاةَ التّرتيب فى وَصْلِ كُلِّ ذى حالٍ بحاله عند تَفَرُّقِ الأحوال و تعدُّد أصحابها –: لهذا الرّاجحِ ثَمَرَةٌ مَجْنِيَّهْ ، و عِدَةٌ مَأْتِيَّهْ :

أمّا تلك الثمرة ، فَأَنْ نُجْرِىَ المتماثلاتِ فى تلك البَابَةِ مِنَ التراكيب – على سَنَنٍ واحدٍ ؛ تحصيلًا للتّشاكُل ، فَيَحِقَّ القولُ عندها بمراعاة التّرتيب فى نحو :

= لَقِيتُ فى الدّار و فى المسجد و فى الطّريق و فى الجامعة –: زيدًا و عمرًا و عليًّا ومحمَّدًا ؛ أصل العبارة: لقيتُ فى الدّار زيدًا، و فى المسجد عمرًا، و فى الطّريق عليًّا، و فى الجامعة محمّدًا ، ثم سُلِكَ بها مَسْلَكَ اللّفّ ، فصارت إلى ما هى عليه . و هنا أتساءل : أَفَنَدَّعِى أن ّ زيدًا هو المَلْقِىُّ فى الجامعة ؛ تقليلًا للفصل ، أم نَرْكَبُ طريقَ الترتيبِ غيرَ مُبَالِينَ بالفُصُول ، تَقْصُرُ فى العبارة أو تَطُول ؟

الرَّأْىُ – عندى – ألَّا يُلْتَفَتَ إلى (فُصُول)، لا بين عاملٍ و معمول ، ولا بين ظَرْفٍ ومفعول ، بل الترتيب هنا أَحْجَى ، فهو – لَدَىَّ – أَصْلُ الأُصُول .

= إنّ فى المنزل و السُّوق و النَّادِى : فاطمةَ و أخاها و ابنةَ عمِّها ؛ نَرُدُّ – على الترتيب – كُلًّا مِنْ هؤلاء المذكورين فى النّشر ، إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مَلْفُوفًا ، فَيَقَعُ النّشر على ترتيب اللّفّ .

= قابلتُ زيدًا و عمرًا و بكرًا و عبد الله : مسرورًا سعيدًا نشيطًا ضاحكًا مُسْتَبْشِرًا ؛ لا مَعْدِلَ هنا – عندى – عن الترتيب ، فالحالُ فى هذا هى الأَوَّلَة[٢٠٨] ، عليها رْجَمَتُنا[٢٠٩] ، ومِنْ أجْلها التَّبْوِيب .

و أمّا العِدَةُ المَأْتِيَّةُ ، فأنْ نَتَّخِذَ مِنَ (الترتيب) سبيلًا إلى الإخبار عن المبتدآت المتعدِّدة يَتَوَالَى بعضُها فى إثر بعض ؛ فللنُّحاة فى هذا كلامٌ طويل[٢١٠] ، قد يُرَى عَرِيًّا عن التّحصيل؛ تعدَّدتْ فيه التّخريجات، و أَثْقَلَتْهُ التأويلات؛ لِقِلَّةِ المَنْصُوصات، فلا يَسْلُكُهُ – عندى – فى المُطَّرِدات ، إلا حَمْلُهُ على ما مَضَى مِنْ (تَرْتِيبات) ، فى (نَشْرِ المَلْفُوفات) ، و إنِ انْفَكَّتْ هنالك جِهَات ؛ فَعَسَى اللهُ أنْ يُعِينَ عليه فى زمانٍ آت ،

و الحمد لله الذى بنعمته تَتِمُّ الصالحات .

حواشي البحث :

(١،١) أى : المتكلِّمِين ، و قُدَماؤنا الأعلام ، كثيرًا ما يُجْرُون بهما الأقلام ؛ فانظر – مثلًا – : الطبرى ٣٨٧/٥ ، ٤٠٦ . قلتُ : و لابن جنّى فى تأصيل هذا كلامٌ جيِّد ، فذلك حيث قال : " مِنْ عادتهم أنْ يُوقِعُوا على الشىء الذى يختصُّونه بالمدح اسمَ الجنسِ المُطْلَقَ على جميع أجزائه المختلفة ؛ ألا تراهم قالوا : لفلانٍ خُلُق ، فخصُّوه بالمدح ، و إنْ كان الخُلُقُ يكون قبيحًا كما يكون حَسَنًا ؟ و قالوا للكعبة : بيت الله ، و البيوتُ كُلُّها لله ، فخصُّوا باسم الجنس أشرفَ أنواعه ، و قالوا : فلانٌ مُتكلِّم ؛ يَعْنُون به : صاحبَ النَّظَر ، و الناس كلُّهم متكلِّمون " اهـ المحتسب ٢٥٦/١ .

(٢) المغنى فى أبواب التوحيد و العدل ٣٧٩/١١ ، ٣٨٠ ، و انظر ١٢٩/١٢ ، ١٣٠.

(٣) (ما) هذه زائدة ؛ للتوكيد .

(٤) انظر فى هذا : البرهان فى أصول الفقه ٨٣/١ ؛ الإحكام فى أصول الأحكام ٦/١ .

(٥) البرهان ٨٤/١ ، و نحوه فى : الإحكام ٩/١ ، ١٠ . (٦) المستوفى ٥/١ (بنوع تصرُّف) .

(٧) المستوفى ٥/١ . (٨) يُريد : مبادئ الأحكام ، و يؤكِّد هذا عندك قولُه فى سَاقَةِ خُطْبة (مُسْتَوْفاه) – : " ... و أنْ أُقَرِّبَ به البعيد ، و أسهِّل العويص ، و أجمعَ فيه إلى الإيجاز التَّبْيين ، و إلى الإيضاح التّلخيص ، و أن أَقْرِنَ – فى الأكثر – الفُتْيا بالتعليل " اهـ ٤/١ ؛ يعنِى أنّه أَلْزَمَ نفْسه فى أكثر المسائل التى أودعها كتابه أن يقرن حُكمها بعلّته ، و قد كان ذلك منه عملًا بما رَسَمَ الصَّدْرُ الأَجَلُّ : السلطانُ شهاب الدِّين أبو زيد محمد بن الفضل بن أحمد ، الذى وَضَعَ (مُسْتَوْفاه) من أجله ؛ انظر : خطبة المستوفى ٣/١ ، ٤ . (٩) أى : و مِنْ مبادئ صناعة النحو ما يُؤْخَذُ من صناعة أخرى . (١٠) انظر : سيبويه ٤٥٠/٤ ؛ سرّ الصناعة ٥٨/١ ؛ المحتسب ٦٢/١ ؛ اللسان : كسر (٣٨٧٤/٥) . (١١،١١) و فى هذا يقول ابن جنّى : " هو اختلاس و إخفاء ؛ إخفاء للحركة ، و إضعاف للصوت ، و للقُرَّاء فى نحو هذا عادة : أن يُعَبِّرُوا عن : (المُخْفَى) بـ(المدغم) ؛ لِلُطْفِ ذلك عليهم ، فاستدلّ صاحب (الكتاب) على أنه إخفاء بقولهم: اسمُ موسى ، و: ابنُ نوح .. " اهـ مُلَفَّقًا من عبارة المحتسب ٦٢/١ ؛ ٢٤/٢ ، ٢٥ (بتصرّف وخذف). قلتُ : وقد أنشد سيبويه فى هذا شعرًا كثيرًا ، ليعقِّب بعدها: " فهذا يدلُّك على أنه يُخْفَى و يكون بزنة المتحرِّك ، ولو أُسْكِنَ لانكسر الشِّعرُ ، ولكنّا سمعناهم يُخْفُون " اهـ ٤٣٨/٤ ، ٤٣٩ (بنوع تصرُّف) . (١٢) انظر : أهدى سبيل ص ٦١ .

(١٣،١٣،١٣) و فى هذا يقول سيبويه: والـمُخَفَّفَةُ – فيما ذكرْنا – بمنزلتها مُحَقَّقَةً فى الزِّنَة ، يدلُّك على ذلك قولُ الأعشى : (ديوانه ص ١٠٥) :– و الرواية فيه : و دهر مُفْنِدٌ – :

أان رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ المَنُونِ و دَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

فلو لم تكن بزنتها محقَّقةً لانكسر البيت " اهـ ٥٤٩/٣ ، ٥٥٠ ، و انظر فى نحوه : ابن يعيش ١١٣/٩ ، ١١٤ . (١٤) هو فى شعر كثيّر ، و البيت بتمامه :

أانْ زُمَّ أجمالٌ و فارَقَ جِيرَةٌ و صاحَ غرابُ البين أنتَ حَزِينُ

انظر : ديوانه ص ١٧٠ ؛ الخصائص ١٤٤/٢ ؛ ابن يعيش ١١٣/٩ . (١٥) المستوفى ٥/١–٧ (بنوع تصرّف ، و حذف) ، و حَكَى خلاصته منسوبة إليه فى الإقتراح ص ٩٤ ، ٩٥ .

(١٦) المدخل فى دلائل الإعجاز ص ٨ (بنوع تصرُّف) . (١٧،١٧) المدخل فى دلائل الإعجاز ص ١٠ (بتقديم و تأخير) . (١٨،١٨) دراسات فى علم اللغة / القسم الثانى ص ٣٦ .

(١٩) هذا النّعت من إطلاقات المرحوم الأستاذ أمين الخولى ، و لا أذكر فى أىِّ كتاب هو ؛ مَا أَنْسَانِيهُ إلا الكِبَرُ أنْ أَذْكُرَه . (٢٠) دراسات فى علم اللغة / القسم الثانى ص ١٦ .

(٢١) أى : كُلّ عِلْم ، لكنّه آثر التعبير بـ(الفرع) ؛ تأكيدًا لفكرة (الاتِّحاد) بين العلوم ، و شدّة تعلُّق بعضها ببعض . (٢٢) دراسات فى علم اللغة / القسم الثانى ص ٢٣.

(٢٣) انظر – إن شئتَ – ما كتبْتُه بشأن تحرير هذا الضّبط =: فى حواشى ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ من كتابى: (من زيادة الأحرف الهوامل فى التراكيب) . (٢٤) المستوفى ١٥٨/٢ .

(٢٥) أبو محمد عبد الله بن محمد ، كان عالمًا بالآداب و اللغات ، مُقَدَّمًا فى معرفتها ، يجتمع الناس إليه، و يقرءون عليه ، ألّف كُتُبًا حسانًا ، تُوفِّى فى رجب ٥٢١ هـ ؛ انظر : إنباه الرواة ١٤١/٢ – ١٤٣ . (٢٦) هو كتاب المسائل و الأجوبة – كما فى الأشباه و النظائر ١١٥/٣ و ما بعدها – حيث أورد السيوطى قصّة هذا البحث ، فارجع إليه إن شئت .

(٢٧،٢٧) يستعمل (الموضوع) فى المنطق للدّلالة على أحد طرفى القضيّة بمعنى : المُسْنَد إليه ؛ فهو الذى يُتَحَدَّثُ عنه ، و يُحْكَمُ عليه فى قضيّة ما : إثباتا أو نفيًا ، و (المحمول) – منطقيًّا – هو ما يُقَالُ على (موضوع) . و مِنْ كلام ابن سينا فى هذا : " المحمول هو المحكوم به أنه موجود أو غير موجود لشىء آخر " اهـ . انظر : المعجم الفلسفى ص ١٧٢ ، ١٩٧ .

(٢٨) فى الأشباه و النظائر : (مجازات) ، و هى –عندى– بالمقام أليق .

(٢٩) لابن السِّيد نَوْعُ اختصاصٍ بالفلسفة ومسائلها ، وله فيها تصنيف ، ففى ثَبَتِ تصانيفه : (الحدائق فى المطالب العالية الفلسفية العويصة) ، وهو منشور نشرتيْن ؛ انظر : مقدّمة تحقيق (المثلّث) لناشره د. صلاح مهدى الفرطوسىّ ص ٣٨ . (٣٠) ياسين على شرح التصريح ١٧/١ .

(٣١،٣١) هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزّبير الثقفىّ ، صاحب كتاب (البرهان فى مناسبة ترتيب سور القرآن) ؛ ذكره السيوطى فى الإتقان ١٠٨/٢ ، و عن أبى جعفر هذا أخذ أبو حيان النّحو ، و أصول الفقه ، و جُملة من علم البيان و البديع ، كما قرأ عليه أيضًا (كشّافَ) الزمخشرىّ ، تَقِفُ على هذا مِنْ قَلَمِ أبى حيان فى مقدمة البحر المحيط ٦/١ ، ١٠ .

(٣٢) البحر المحيط ٤٨٢/٣ ، و انظر فى نحو هذا أيضًا : البحر المحيط ٣٤١/١ ، ٣٤٢ .

(٣٣) ياسين على شرح التصريح ١٧/١ . (٣٤) إنباه الرواة ٢٤٨/١ .

(٣٥) كقوله تعالى : (و إنْ كان كَبُرَ عليك أعراضهم فإن استطعت أن تبتغى نفقًا ...) الآية ، تقديره : فَافْعَلْ ؛ انظر لهم فى هذا : معانى الفراء ٣٣١/١ ، ٣٣٢ ؛ الكشاف ١٥/٢ ؛ الرازى ٣٦/٤ ؛ إملاء العكبرى ٢٤٠/١ ؛ القرطبى ٤١٨/٦ ؛ البيضاوى ص ٢٠١ ؛ النسفى ١٠/٢ ؛ البحر المحيط ١١٤/٤ ؛ شرح الشذور ص ٤١٤ ؛ الجلالين ص ١٠٧ ؛ أبا السعود ١٦٤/٤ . ثم انظر برهان الزركشى ١٨١/٣– ١٩٢ حيث استرسل فى الكلام على حذف أجوبة الشروط فى القرآن الكريم .

(٣٦) و منه : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) ٣١/ إبراهيم ؛ أى: إنْ قُلْتَ لهم : أقيموا يقيموا . و انظر برهان الزركشى ١٨٠/٣ ، ١٨١ تقفْ على جملة صالحة من الأجوبة التى حُذِفَتْ شروطها فى الذِّكْر الحكيم . (٣٧) من ذلك : (و كذلك نُرِى إبراهيم ملكوتَ السموات و الأرض و ليكون من الموقنين) ٧٥/ الأنعام ؛ ففى البحر المحيط : " قِيل : ثَمَّ عِلّة محذوفة عُطِفَتْ هذه (يريد:"و ليكون من الموقنين") عليها ، و قُدِّرَتْ: ليقيم الحجّةَ على قومه ، و قال قوم : ليستدلَّ بها على الصانع " اهـ ١٦٥/٤ ، ونحوه أيضًا فى إملاء العكبرى ٢٤٩/١ .

(٣٨) ٦١ ، ٦٣/ العنكبوت ؛ ٢٥/ لقمان ؛ ٣٨/ الزّمر ؛ ٨٧/ الزخرف . (٣٩) ٣٠/ النحل .

(٤٠) سُمِعَ هذا فى قول رؤبة جوابًا لسؤال مَنْ سأله : كيف أصبحتَ ؟ أراد : بخيرٍ ، انظر : كتاب الشعر ٥٢/١ ؛ الخصائص ٢٨٥/١ ؛ ٢٨١/٢ ؛ ١٥٠/٣ ؛ الأمالى الشجرية ٢٨٢/١ ؛ ١٣٢/٢ ؛ الإنصاف ٥٣٠/٢ ؛ البسيط ٤٢٠/١ ؛ ٨٣٩/٢ . (٤١) ٨١/ النحل .

(٤٢،٤٢،٤٢) قلتُ : اللهمّ نَعَمْ ، و ممّن جَرَى على هذا من المفسِّرين –: السيوطىُّ فى (الجلالين) ؛ فانظر كلامه على الموضعيْن فى ص ٢٣٣ ، ٣١٤ ، كما جَرَى عليه أيضًا فى: (بيدك الخير) ٢٦/ آل عمران ، إذ يقول: " (بيدك) بقدرتك (الخير) ؛ أى: و الشَّرُّ " اهـ ص ٤٣. و فى حاشية الجمل على الجلالين فى سورة النحل: " (قوله: أى و البرد) هو ما عليه أكثر المفسِّرين ، مِنْ أنّه مِنْ حذف المعطوف ؛ للعلم به " اهـ ٥٩٠/٢ . هذا ، و قد وجدتُّ ابن هشام يذهب فى تقدير آية النحل إلى نحو ما ذهب إليه المفسِّرون : (انظر: المغنى ٦٢٨/٢) ، لكنّه احترز بعدها فقال : " و لم أذكر بعض ذلك فى كتابى جَرْيًا على عادتهم ، بل لأنِّى وضعتُ الكتاب لإفادة متعاطى التفسير و العربية جميعًا " اهـ المغنى ٦٥٠/٢ (ببعض حذف) . (٤٣) ٢٢/ الشعراء . (٤٤) انظر لهم فى هذا : المرادى ٢١/٢ ؛ الأشمونى ٦١/٢ ؛ الخضرى ١٦٧/١ . قلتُ : و العَجَبُ من ابن هشام ، يَنْهَى غيره عن هذا (التَّطَفُّل) ، و يَأْتِيهِ هو فى التوضيح ٢٨٦/١ !! إنْ كان لَكَمَا قال :

وهل أنا إلا مِنْ غَزِيَّةَ: إنْ غَوَتْ غَوَيْتُ ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

(٤٥) " أراد بالبيان ما يشمل علم المعانى ؛ لأنّ ما ذُكِرَ مِنْ تعلُّقات علم المعانى " اهـ الصبان ٦١/٢ .

(٤٦) المغنى ٦٤٩/٢ ، ٦٥٠ . (٤٧) هو نحويٌّ لغويّ متكلِّم ، خبير بالفلسفة ، ولد ببغداد ٥٥٧ هـ ، و توفى بها ٦٢٩ هـ، مُترجَمٌ فى: إنباه الرواة ١٩٣/٢–١٩٦ ؛ فوات الوفيات ٣٨٥/٢–٣٨٨ ؛ النجوم الزاهرة ٢٧٩/٦؛ بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، ١٠٧ . (٤٨) حكاه عنه فى المزهر ٥٩/١ .

(٤٩) التوضيح ٢٩١/٢ ، و هو – بلفظه بلا عزو – فى : الأشمونى ١٠٦/٤ ؛ الخضرى ١٤٩/٢ .

(٥٠) البرهان فى أصول الفقه ١٢٢٠/٢ ، ١٢٢١ . (٥١) السابق ٥٩٥/١ .

(٥٢) سيبويه ٥٥/٢ ، و نحوه فى المقتضب ٢١٣/٤. و كلام سيبويه –بلفظه تقريبًا– فى أحاجى الزمخشرى ص ٣٣، و حكاه عن الأحاجى –مختصَرًا– فى الأشباه و النظائر ٦/٣ .

(٥٣) من هذه البابة قوله فى (المستوفى) –: " قد يجوز فى الاسم إذا وقع بدلًا ما لا يجوز فيه إذا وَلِىَ العامل ؛ فإنهم قد حملوا : (إنك أنت) على البدل ، و لو قلتَ :(إنّ أنت) لم يَجُز ، فعلى هذا يجوز :

(نعم الرجلُ زيدٌ) على البدل ، و إن كان لا يجوز : (نعم زيدٌ) " اهـ ١١٠/١ ، ١١١ ، وخلاصتَه مَعْزُوَّةً إليه تجدها فى الصبان ٨٨/٣ . (٥٤،٥٤،٥٤) سيبويه ١٨٨/٢ .

(٥٥،٥٥) التذكير هنا على إرادة : (اللّفظ) ، أو: (الحرف) ؛ فهو مِنْ حَمْلِ الكلام على معناه دون لفظه .

(٥٦) انظر : ديوانه ص ١٢٣ . قلتُ : و بين البيتيْن بيتٌ أسقطه سيبويه ؛ لخلوّه من الشاهد يُريده ، والبيتان فى أحاجى الزمخشرى ص ٣٣ ، و أولهما أنشده القرطبى ٢٤٦/١١ .

(٥٧،٥٧) سيبويه ٥٦/٢ . (٥٨) أى : لوقوعها موقع المنصوب على التمييز.

(٥٩) ابن السيرافى ٣٢٢/١ ، ٣٢٣ . (٦٠) الرضى ٢٣١/٢ ، ٢٣٤ .

(٦١) الصبان ١٤٦/٢ ، ٣٠١ ؛ الخضرى ٧٠/٢ . (٦٢) البحر المحيط ٢٨٤/٦ .

(٦٣) المغنى ٦٩٢/٢ ، وانظر: الأشباه والنظائر ٣١٧/١؛ الصبان ١٢١/٣ . (٦٤) المغنى ٥٦/١ ، و انظر أيضًا فى القاعدة المذكورة : المغنى ٢١٠/١ ؛ شرح التصريح ١٥٤/٢؛ الهمع ٢١٥/١ ؛ ٩/٢ ، ١٢٢ ؛ الصبان ٧٩/١ ، ١٧٠ ، ١٩١ ؛ ٢٦١/٢ ؛ ١١٧/٣ ، الخضرى ٨٢/١ ؛ ٦٦/٢ .

(٦٥،٦٥) الأشباه و النظائر فى الفقه ص ١٣٣ . (٦٦،٦٦،٦٦) السابق ص ١٣٤ .

(٦٧) أى: خارج الصلاة.

(٦٨) انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢٩١/١ ؛ البحر المحيط ٢٠٨/٢ ؛ ٤٨٤/٣ ؛ المغنى ٥٤٤/٢ ؛ أبا السعود ٤١٩/٣ ، ٤٢٠ ؛ حاشية الجمل ١٨٦/١ (نقلًا عن الكرخى) ؛ ٤٨٩ (نقلًا عن السمين ، حكاية عن أبى حيان) ؛ الصبان ١٢٢/٢ (نقلًا عن المرادى) ؛ فتح القدير ٣٧/٢ ؛ محاسن التأويل ٢٦٨/٣ . (٦٩) أى : إلا أن يكون تابعًا على البدليّة أو بالعطف .

(٧٠) ٢٣١/ البقرة . (٧١) الهمع ١٩٥/١ ، وهو – بحروفه – فى (المطالع السعيدة) له ٣٠٨/١ ، و انظر : الصبان ١٢٢/٢ ؛ الخضرى ١٩٦/١ حيث كلامُ السيوطىّ بلفظه منسوبًا إليه .

(٧٢) المفصّل ص ٦٠ . (٧٣) المغنى فى أبواب التوحيد و العدل ١٢٧/٨ .

(٧٤) السابق ١٢٦/٨ (ببعض حذف) . (٧٥) البرهان فى أصول الفقه ١٠٥٧/٢ .

(٧٦) السابق ٨٥٧/٢ . (٧٧) السابق ٨٢٩/٢ . (٧٨) الأشباه والنظائر ٢٤٨/١ .

(٧٩) الإنصاف ٤٨/١ ، وانظر لهم فى نحو ذلك بإحدى هاتين العبارتين أو كلتيهما : المقتضب ١٠/٤ ، ١٨٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ؛ الكشاف ٦٣٢/١ ؛ الإنصاف ٥٢/١ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ؛ ٥٥٣/٢ ،

٥٧١ ؛ شرح الشذور ص ٣٥٩ ؛ المغنى ١٢٢/١ ، ٢٤١ ؛ ٤٧٤/٢ ، ٥٦٠ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ؛ شرح التصريح ٢٢٩/١ ، ٢٤٢ ؛ الصبان ١٠/٢ ؛ الخضرى ١٣٦/١ ، ١٤٣ .

(٨٠) ابن يعيش ٧٦/٣ . (٨١) هو المبرد و طائفة من البصريين ، انظر : المقتضب ٤٨/٢ ؛ ١٢٦/٤ ؛ الإنصاف ٤٤/١ ؛ ابن يعيش ٨٥/١ ؛ ٤١/٧ ؛ الهمع ٩٤/١ ؛ الأشمونى ١٩٤/١ .

(٨٢) لم أقف لأحدهم على هذا صريحًا ، و انظر لتحقيق القول فى ذلك : المفصل ص ١٨ ؛ ابن يعيش ٣٨/٣ ؛ التسهيل ص ١٦٣ ؛ الأشباه و النظائر ٢٣٩/١ ؛ الهمع ١١٥/٢ ؛ الصبان ٥٨/٣ .

(٨٣) هم قوم من البصريين منهم الأخفش و المبرد ؛ انظر : المقتضب ٤٨/٢ ؛ الإيضاح فى علل النحو ص ١٤٠ ؛ الخصائص ٣٨٨/٢ ؛ الإنصاف ٦٠٢/٢ ؛ ابن يعيش ٤١/٧ ؛ الهمع ٦١/٢ .

(٨٤) هم جمهور الكوفيين ، و منهم الفراء ؛ انظر : الإنصاف ٧٨/١ ، ٧٩ ؛ شرح التصريح ٣٠٩/١ ؛ الهمع ١٦٥/١ ؛ المطالع السعيدة ٢٦٩/١. (٨٥) الأشباه و النظائر ٢٤٨/١ .

(٨٦) أى فى : (حلو) ، و : (حامض) .

(٨٧) المطالع السعيدة ١٧٧/١ ، و انظر : الأشباه و النظائر ٢٤٩/١ ؛ الهمع ٩٥/١ ؛ الصبان ١٩٨/١ . (٨٨) الصبان ١٨٤/٢ ، و عبارته – بلفظها – فى الخضرى ٢١٩/١ .

(٨٩) إلا شِرْذِمَة منهم ؛ كابن مضاء القرطبىّ و مَنْ سار على نهجه ، إذ أَبَى أولئك أن يَلْتَجِبُوا مَحَجَّة الجمهور ، فجعلوا يُمَارُونَ فيما وَقَرَ فى الصُّدُور ، قَبْلَ السُّطُور . (٩٠) انظر ص ٨٧ .

(٩١) انظر : شرح التصريح (و ياسين عليه) ٣٢/١ .

(٩٢) غاية المرام فى علم الكلام ص ٢١٥ . (٩٣) الأشباه و النظائر فى الفقه ص ٥٦ .

(٩٤) فى ابن عقيل ٢١٨/١ ، والأشمونى ١٨٣/٢ –: (لن يهن)، و فى الشاطبى ٤٧٩/٣ ، ٤٨١ –: (لم يهن) ؛ قلتُ: و لا فَرْقَ بينهما فى عموم المعنَى المراد .

(٩٥) ١٨٣/٢ . (٩٦،٩٦) الأشباه و النظائر فى الفقه ص ١٦٤ .

(٩٧) سيأتيك التعريف به ، و التمثيل له فى ص ١٩ ، ٢٠ .

(٩٨) أى و مَنْ دعا بدعوته ، و حَذَا حذوه مُؤْتَمًّا به فى إتيان المُحَادَّة المذكورة .

(٩٩) أى: و هذا ممّا يأباه النحاة ؛ فإنّ مِنْ جُمْلة الفروق عندهم بين البيان و البدل ، أنّ البيان لا يكون عندهم جملة، و لا تابعًا لجملة، و لا فعلًا تابعًا لفعل ، بخلاف البدل ؛ فكُلُّ ذلك جائزٌ فيه . انظر فيما

أحصوه من هذه الفروق : ابن يعيش ٣/٧٢-٧٤ ؛ المغنى ٢/٤٥٥-٤٥٨ ؛ برهان الزركشى ٢/٤٦٤ ؛ الأشباه و النظائر ٢/١٩٦-٢٠٠ ؛ الهمع ٢/١٢١ ، ١٢٢ ؛ الأشمونى ٣/٨٨ ، ٨٩ .

(١٠٠،١٠٠) أى علماء (المعانِى) فى كلامهم على باب (الفصل و الوصل) ؛ قال السيوطىّ : " و هو أعظم أبواب هذا العِلْمِ خطرًا ، و أصعبه مسلكًا ، و أَدَقُّهُ مأخذًا ، حتى قصر أبو علىّ الفارسىّ (البلاغة) على معرفة الوصل و الفصل " اهـ شرح عقود الجمان ص ٥٨ . (١٠١،١٠١) ١٢٠/ طه .

(١٠٢) الصبان ٣/٨٩ ، و انظر كلامهم على هذا مفصَّلًا فى شرح عقود الجمان ص ٦٠ ، ٦١ .

(١٠٣،١٠٣) هذه السِّتَّة – على الترتيب – : (يخادعون) بيان لـ(يقول) ٨ ، ٩/ البقرة (الكشاف ١/١٧٣) ؛ (قال إنّى جاعلك) بيان لـ(ابتلى) ١٢٤/ البقرة (الكشاف ١/٣٠٩) ؛ (جاءوكم) بيان لـ(يصلون) ٩٠/ النساء – فيمن قرأ بغير (أو) – (الكشاف ١/٥٥٢) ؛ (لا يؤمنون) بيان لـ(كذلك نسلكه) ١٢ ، ١٣ / الحجر (الكشاف ٢/٣٨٨) ؛ (ما كان لهم الخيرة) بيان لـ(يختار) ٦٨/ القصص (الكشاف ٣/١٨٨) ؛ (لم ينالو خيرًا) بيان لـ(ردّ الله الذين كفروا بغيظهم) ٢٥/ الأحزاب (الكشاف ٣/٢٥٧) .

(١٠٤) إذ تعقّبه منهم كثير ، فردُّوا عليه ما ذهب إليه من هذا ؛ انظر تعقُّبهم له فى بعض ما أحلناك عليه من مصادر فى هامش ٢ من ص ١٥ . (١٠٥،١٠٥) المقتضب ٤/١٦٩ .

(١٠٦) أى: و نحوه ؛ كالذى يأتيك فى عبارة (الأساس) . (١٠٧) المازنى : التصريف ١/١٨٠ – حكاية عن الخليل و سيبويه – ، و هو – بلفظه – فى الخصائص ١/٣٥٧ ؛ ٢/٢٥ منسوبًا إلى أبى عثمان المازنىّ .

(١٠٨) الأساس : فرع (٢/١٩٧) – بتقديم و تأخير ، و نوع حذفٍ و تغيير – .

(١٠٩) حكاه سيبويه عن العرب ؛ يريدون: اذهبْ مُلْتَبِسًا بأمرٍ ذى قولٍ هو: تَسْلَمُ ؛ أى: يقال لك فيه: تسلم ، انظر فى القول و معناه: سيبويه ٣/١١٨ ، ١٢١ ، ١٥٨ ؛ السيرافى ١٠/١٦٦-١٦٨ ؛ أحاجى الزمخشرى ص ٩٣ ، ٩٤ .

(١١٠،١١٠،١١٠) (الإجمال) و: (التَّبْيين)، و: (المُجْمَل) و: (المُبَيَّن)-: مِنْ إطلاقات الأصوليين، و لهم فى تصوير هذا، و التعريف به تفريعات و تقاسيم ، فانظر –مثلًا– : الإحكام لابن حزم ١/٤٢ ؛ البرهان للجوينى ١/٤١٩-٤٢٢ ؛ الإحكام للآمدىّ ٣/٩-١٤ ، و انظر أيضًا : الإتقان للسيوطى ٢/١٨-٢٠ . (١١١) انظر ص ١٦ . (١١٢،١١٢) ص ٦١ (بحذف يسير) . قلتُ : و

لئن أَطْلَقَ عبارته هنا ، فَغَشِيَهَا من (الإجمال) ما غشيها ، لقد أَصْرَحَ القولَ فى (تَبْيِين) المراد من التركيب ، فَوَصَلَ كُلَّ ذى حالٍ بحاله ، و ذلك فيما سُقْناه لك آنفًا من كلامه على نظيره فى (الأساس) .

(١١٣) أى: الحال . (١١٤) أى: من الفاعل و المفعول .

(١١٥) من قولهم : ضَرَبَ الشيءَ بالشيء إذا خَلَطَهُ ، انظر: الأساس: ضرب (٤٤/٢) ، و مراده: أن تكون منهما مَجْمُوعَيْنِ فى وَصْفٍ واحد ، أو فى وصفيْن متعاطفيْن ، كالذى مَثَّلَ به فى عبارته .

(١١٦) اللسان : فرع (٣٣٩٣/٥) . (١١٧) المغنى ٥٦٤/٢ ، و نحوه له فى التوضيح ٣٨٦/١ . (١١٨) ابن الشجرى ١٨/٣. قلتُ: و نحوًا ممّا ذهب إليه ثلاثتهم (أَعْنِى: الرضىَّ و ابْنَىِ الشجرىِّ و هشامٍ) تجده عند: أبى حيان ، و المرادى ، و ابن عقيل ، و الأشمونى : (انظر: الإرتشاف٣٥٩/٢ ؛ المرادى ١٦٠/٢ ، ١٦١ ؛ ابن عقيل ٢١٩/١ ؛ الأشمونى ١٨٤/٢ ، ١٨٥) ، فأولئك سبعةٌ على أُمَّةٍ من النَّظَر ، لنا فيما ذهبوا إليه هنا بَحْثٌ و نَظَر .

(١١٩) أى : أَسْبَقَ ، و أَحَقَّ بالتقدُّم و أَوْلَى ، من قولهم : قَدَمَ فلانٌ فلانًا يَقْدُمُهُ ، إذا تَقَدَّمَهُ ، انظر : اللسان : قدم (٣٥٥٣/٥) . (١٢٠) أى من الحالَيْن . (١٢١) الرضى ١١/٢ ، و هو – بلفظه منسوبًا إليه – فى ياسين (على شرح التصريح) ٣٨٦/١ .

(١٢٢،١٢٢) ياسين (على شرح التصريح) ٣٨٦/١ .

(١٢٣) أى ما لم يَعْلَمِ السّامِعُ مَنِ المصعد و مَنِ المنحدر ، و هو ما ذكره ابن السراج فى أصوله ٢١٨/١ ، و تَابَعَهُ عليه كثير . (١٢٤) الأصول ٢١٨/١ ، و تَابَعَهُ على القول بالترتيب : محمد بن مسعود الغزنىّ ، صاحب (البديع) – حَكَى هذا عنه فى الإرتشاف ٣٥٩/٢ – ، و الزمخشرى فى الأساس: فرع (١٩٧/٢)، و ابن بطال، صاحب (التمهيد) – عزاه إليه فى الإرتشاف ٣٥٩/٢ – ، و ابن يعيش ٥٦/٢ ، و ابن عصفور فى المقرّب ١٥٥/١، و عمر بن عيسى الهرمىّ فى المحرَّر ٨٤٩/٢ ، ٨٥٠ . قلتُ : و أولئك أيضًا سبعة ثامنهم السيوطىّ: (انظر هذا صريحًا فيما سيأتيك عنه فى ص ١٩) . و إذا اتَّجَهَ لغيرنا أنْ يَقْضِىَ للثمانية على سبعة ، فإذا صَحَّ لنا نحوٌ من هذا القضاء فلن نقضى نحن لهم إلا عن طُول مُكْثٍ و مَزِيدِ نَظَر ؛ استرشادًا منّا بما غَبَر ، و تعويلًا أيضًا على ما دَبَر .

(١٢٥) أى لابن بطال ؛ ذكره منسوبًا إليه فى الإرتشاف ٢٥٠/٣ . (١٢٦) ٣٥٦/١ .

(١٢٧،١٢٧) ٢٤٤/١ . (١٢٨،١٢٨) ١٨٤/٢ . (١٢٩) كـــذا يقـــول ؛ قلـــتُ : ولا يَهُولَنَّكَ ذِكْرُهُم إيّاه فى مسائل (البديع) و أنواعه ؛ فذلك – على ما أرى – ؛ لاستمداد (البديع) من: (المعانى) ، و: (البيان) جميعًا ، " قال أبو جعفر الأندلسى: (البديع) أَخَصُّ الفنون الثلاثة ؛ لِتَرَكُّبِهِ من الفَنَّيْنِ و زيادة، قال: و هما بالنسبة إليه كالحياة و النّطق بالنسبة للإنسان ،فلا يوجد البديع بدونهما ، كما لا يوجد الإنسان بدون الحياة و النّطق .. " اهـ شرح عقود الجمان ص ١٠٤ .

(١٣٠) سمّاه فى عروس الأفراح ٢٤٦/٢ : (اللّفّ و النّشر على السَّنَن) .

(١٣١) الصبان ١٨٤/٢ – نقلًا عن الدمامينى – . (١٣٢) انظر ص ١٤ ، ١٥ .

(١٣٣) سمّاه أبو حيان : (تفسيرًا) ؛ قال فى البحر المحيط : " و هذا النّوع من علم البديع يُسَمَّى : (التفسير) ، و هو أن تذكر أشياء ، ثمّ تفسّرها بما يناسبها .. " اهـ ١٣٠/٧ . و فى نهاية الأرب ١٢٩/٧ ما خلاصته أنّ (التفسير) نوع من أنواع البديع قريبٌ من (اللف و النشر) ، و ليس إيّاه .

(١٣٤) شرح عقود الجمان ص ١١٨ ، و انظر: نهاية الأرب ١٢٩/٧ ؛ عروس الأفراح ٢٤٦/٢–٢٥٠ .

(١٣٥) و الثانى : أن يكون على ترتيب اللفّ معكوسًا ، و الثالث : أن يكون لا على ترتيبه لا طردًا ، و لا عكسًا ، و يُسَمَّى : (المُشوَّش) ؛ انظر فى بيانهما ، و التمثيل لهما : شرح عقود الجمان ص ١١٨ .

(١٣٦) ٧٣/ القصص . قلتُ: و نَظَمَهَا ابن أبى الإصبع فى شواهد باب (صحّة المقابلات) ؛ انظر له فى هذا : بديع القرآن ص ٧٣ ، ٧٤ ؛ تحرير التحبير ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(١٣٧) شرح عقود الجمان ص ١١٨ ، و انظر : الكشاف ١٨٩/٣ ؛ النسفى ٢٤٤/٣ ؛ عروس الأفراح ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ . (١٣٨) الصبان ١٨٤/٢ – نقلًا عن الدمامينى – .

(١٣٩) الخصائص ٣٩٠/٢ . (١٤٠) السابق ٣٩٢/٢ . (١٤١) السابق ٣٩٣/٢ .

(١٤٢) هما : مسلم بن جندب ، و الأعرج عبد الرحمن بن هرمز ؛ انظر : الكشاف ٤٦٦/٣ ؛ القرطبى ٢٠/١٦ ؛ البحر المحيط ٥١٥/٧ . (١٤٣) ٢١/ الشورى ، و العامّة على الكسر .

(١٤٤) تقييدُه الفصلَ بجواب لولا –: لبيان الواقع ، لا للاحتراز ، و هذا هو الأصل فى القُيُود؛ ففى الصبان "الأصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع" اهـ ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ؛ قلتُ: وعلى هذا فمُراده أنّ الفصل مطلقًا كثير شائع ، و شَاهِدُ ما نقول تتمّة ما يقول . (١٤٥) انظر: الخصائص ٣٩٦/٢ ؛

اللســـان : ثلـــل (٥٠١/١) ، و: صـــلق (٢٤٨٥/٤) . (١٤٦) انظـــر: الخصـــائص ٣٩٦/٢ .
(١٤٧)المحتسب ٢٥٠/٢ ، ٢٥١ (ببعض حذف) . (١٤٨،١٤٨) ٣٩٤/٢ .
(١٤٩) انظر : الكشاف ٩٨/٢ حيث كلامه على الآيات ٩٥-٩٧ / الأعراف . (١٥٠) ٣/ القمر.
(١٥١) يزيد بن القعقاع، و كذا زيد بن علىّ، انظر: القرطبى١٢٨/١٧ ؛ البحر المحيط ١٧٤/٨ .
(١٥٢) الكشاف ٣٦/٤ ، و على هذا أيضًا خَرَّجَهَا فى المحتسب ٢٩٧/٢ ، و رآه أبو حيان بعيدًا : " هذا بعيدٌ ؛ لطول الفصل بجمل ثلاث " اهـ البحر المحيط ١٧٤/٨ ، و استبعده أيضًا فى المغنى ٥٤٩/٢ .
(١٥٣) ٥٤-٥٦/ النور. (١٥٤) الكشاف ٧٤/٣ . (١٥٥) ٣٨/ الذاريات .
(١٥٦) ٢٠/ الذاريات . (١٥٧) الكشاف ١٩/٤ ، و استبعده أيضًا فى المغنى ٥٤٩/٢ .
(١٥٨) ١٤٩/ الصـــافات . (١٥٩،١٥٩) يُريـد: (فاسـتفتهم أهـم أشـدّ خلقًـا أم مَـنْ خلقْنـا) ١١/ الصافات ؛ قلتُ: فهل يَخْفَى على ذى نَظَرٍ ما فى هذا مِنْ طُول الفُصُول ؟!
(١٦٠) الكشاف ٣٥٤/٣ ، و انظر: المغنى ٥٤٩/٢ حيث استبعاد ابن هشام لهذا التخريج .
(١٦١) أى: و مَنْ ذهب أيضًا إلى نحو ما ذهبا إليه – سابقًا كان أو مسبوقًا – .
(١٦٢) الهمع ٢٤٧/١ . (١٦٣) الرضى ١١/٢ . (١٦٤) إحكام الآمدى ٢٤٤/٢ .
(١٦٥) سـيبويه ٣٩٧/١ ، وانظـر لـه فـى هـذا أيضًـا : ١٨٢/١ ، ٢٥٩ ؛ ١٢٨/٢ ، ٣٧٧ ؛ ٢٣٤/٣ ، ٣٠٢ ، ٣٢٥ ، ٣٧٤ ، ٤١٣ ، ٦٤٦ ، وانظـر فـى هـذا لغيـره : الأشـباه والنظـائر ٣/ ٩٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ . (١٦٦) سيبويه ١٥٩/٤ . و نحوه عند أهل البديع : "اعلم أن الشىء لا يُشَبَّهُ بغيره من كل وجه، فإن الشيئين إذا تشابها من جميع الجهات اتّحَدا" اهـ تحرير التحبير ص١٦١ .
(١٦٧) سيبويه ٢٧٨/٣ . (١٦٨) سيبويه ٣٨٢/٣ . (١٦٩) الكشاف ٣٠٢/٢ ، ٣٠٣ .
(١٧٠) قلتُ: اللهمّ نَعَمْ ، فقد اسْتَلْهَمْتُهُ من قبلُ حُجَّةً عوّلتُ عليها كثيرًا فى تحقيق موضعٍ من مواضع النَّظَر النحوىّ؛ انظر: العطف الموطِّئ و تقوية الاختصاص بين المتعاطفين ص ٧٠٤ ، و هو بحث منشور فى المجلد الأول للعدد الثلاثين من حولية كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات بالإسكندرية لسنة ٢٠١٤ م فى الصفحات من ٦٧٩ إلى ٧٤٢ .
(١٧١) فى الأساس (سكع) : " فلانٌ يتسكّع فى أمْره : لا يهتدى لوجهه " اهـ ٤٥١/١ ، و نحوه فى اللسان : سكع (٢٠٤٩/٣) . (١٧٢) الإشارة إلى : (التَّسَكُّع) الذى يستلزمه : (يتسكّع) .

(١٧٣) المنصف ١/١٢٤ . (١٧٤،١٧٤،١٧٤) الحَمْلُ هنا : القياس ؛ فالقياس – عند الأصوليين –: " حَمْلُ معلومٍ على معلوم فى إثبات حُكْمٍ لهما ، أو نفيه عنهما ، بأمر يجمع بينهما " اهـ البرهان فى أصول الفقه ٢/٧٤٥ ، وهو – بلفظه – فى إحكام الآمدى ٣/٢٦٦؛ قلتُ: و قد يكون هذا واضحًا ؛ لمجيئه مع (المجتهد) فى سياق واحد ، فـ(الاجتهاد) ، و: (القياس) – كما قال الشافعى فى رسالته –: " اسمان لمعنًى واحد " اهـ ص ٤٧٧ ، و: المضروب هنا: المكسوب و المطلوب ؛ يقال: فلان يضرب المجدَ؛ أى: يكسبه ويطلبه : اللسان: ضرب (٤/٢٥٦٦) ، و معنَى النّظم: القياسُ أنفعُ مطلوبٍ يسعى لكسبه المجتهدون . (١٧٥) المنصف ١/١٩١ .

(١٧٦) لم يُرد (التجنيس) بمعناه البديعىّ المخصوص، بل أراد مطلق المماثلة، وعموم المشاكلة؛ كقوله قبلها: (... أرادوا المماثلة) ، و المعنَى : أنهم فعلوا هذا " مُراعاةً منهم لِمَا بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حُكْم المشاكلة ، و المحافظة على أن تجرى الأبوابُ على سَنَنٍ واحد ؛ تحصيلًا للتشاكل ، و فرارًا من نَفْرة الاختلاف " اهـ الإنصاف ١/١١ ، ١٣ (ببعض تصرّف) . (١٧٧) المنصف ١/١٩٢ .

(١٧٨) سَبَقَ إيرادُ هذا قبلًا حين عُنِينَا بتَقَصِّى مذاهب النحاة فى المسألة: (انظر ص ١٧) .

(١٧٩) المفصل ص ٦١ . (١٨٠) يريد: و إن اختلف الحال – عند تعدُّده – لفظًا و معنًى .

(١٨١) قال فى شرح التصريح: " من شرط التعدّد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضِّح " اهـ ١/٣٨٥ .

(١٨٢) التوضيح ١/٣٨٦ . (١٨٣،١٨٣) ٢/١٨٤ .

(١٨٤) عَبَّرْتُ هنا بـ(التأكيد) دون (التأسيس) ؛ لأن (التأسيس) قد أَصْرَحَتْ به عبارتُه فى (الأساس) – على ما قدّمناه لك فى ص ١٦ – ؛ فالذى هنا (تأكيدٌ) لـ(تأسيسٍ) مَضَى . (١٨٥) ٧٣/ القصص .

(١٨٦) أُكَرِّرُ هنا أنّ هذا إنما يتعيَّن عند التّردُّد ، و فقدان القرينة .

(١٨٧) انظر ص ١٥ ، ١٦ . (١٨٨) فى المغنى ٢/٣٦٤ ما خلاصته أنّ أحدًا لم يسبق الزمخشرىَّ إلى إثباتها، و أنّ هناك مَنْ قلّده فى هذا ؛ قلتُ: و منهم العكبرىّ فى (إملائه) . هذا ، و قد أَبَتْ طائفة من النحاة إثبات الواو المذكورة ، و حملوها على الحاليّة ؛ انظر فى المسألة : إملاء العكبرى ١/٩٢ ، ١٠٩ ؛ ٢/٧٢ ؛ البحر المحيط ٥/٤٤٥ ؛ ٦/١١٤ ، ١١٥ ؛ المغنى ٢/٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(١٨٩) و نحوها أيضًا: ٤/ الحجر ؛ انظر: الكشاف ٢/٣٨٧ . (١٩٠،١٩٠) ٢٢/ الكهف .

(١٩١،١٩١) لا يخفاك أنّ فى عبارته (نشرًا) على ترتيب (اللّفّ) .

(١٩٢) الكشاف ٤٧٩/٢ (ببعض حذف) . (١٩٣) من أمثالهم ؛ " يُضْرَبُ فى اجتماع القليل إلى القليل ؛ حتى يؤدّى إلى الكثير " اهـ الميدانى ٢٨٨/١ .

(١٩٤) هو أيضًا فى الأمثال ؛ " يُضْرَبُ فى مدح البحث و المشاورة " اهـ الميدانى ٤٨٣/١ ، ٤٨٤ .

(١٩٥) (انسياق الذّهن إلى الترتيب) نَصَّ عليه الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١٨٤/٢ .

(١٩٦) (ما) هذه صلة مؤكِّدة . (١٩٧) ١٨٥/ البقرة .

(١٩٨) المُلْهَمُ ؛ الصّادِقُ الظَّنِّ ، كأنّه يُحَدَّثُ بالشىء يقولُه ، انظر: الأساس: حدث (١٥٨/١) ؛ اللسان: حدث (٧٩٨/٢) ؛ التهانوى ١٨/٢ ، ١٩ .

(١٩٩) الكشاف ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ . وهو بلفظه – تقريبًا – فى: البيضاوى ص ٦٠ ؛ النسفى ٩٥/١ ، وأغار على خلاصته – دون عزو – فى البحر المحيط ٤٥/٢ . كما أغار الكرخىُّ أيضًا على لفظه ومعناه ، و هو ما تجده محكيًّا عنه فى الجَمَل على الجلالين ١٤٧/١ .

(٢٠٠) انظر ما قدّمناه لك فى ص ٩٩ : متنًا ، وحاشية .

(٢٠١) ١٧٨/ البقرة . (٢٠٢،٢٠٢) الكشاف ٣٣٢/١ (ببعض حذف) .

(٢٠٣) " .. من قولهم : عَفَتِ الرّياحُ الآثارَ إذا دَرَسَتْهَا و مَحَتْهَا " اهـ اللسان : عفا (٣٠١٨/٤) .

(٢٠٤) البرهان فى أصول الفقه ١٢٥٨/٢ . (٢٠٥) السابق ١١٤٢/٢ .

(٢٠٦) السابق ١١٤٣/٢ ، ١١٤٤ . وانظر: المستصفى ٣٩٣/٢ .

(٢٠٧) إحكام الآمدى ٣٢٠/٤ . (٢٠٨) فى الأساس: " جَمَلٌ أوّلٌ، و: ناقة أوّلةٌ إذا تقدّما الإبل " اهـ أول (٢٥/١)، و هذا (الأساسُ) – على ما قال صاحبه فى خطبته –: " فُلِيَتْ له العربيةُ و ما فصُح من لغاتها "، و أيضًا فمِنْ دَوَاعِى تعبيرى بها هنا أنْ يُجْرِىَ القاضى عبدُ الجبار قَلَمَهُ بها فى مواضع كثيرة من (مُغْنِيه) ؛ فانظر – مثلًا –: ٦٦/٥ ؛ ٣٩٥/١١ ؛ ٢٩/١٢ ، ٤٩١ ؛ ١١٣/١٤ ، ٣٢٢ ؛ ١٤٩/١٧ . ثم وَقَعَ إلىَّ قول الرضىّ : " أمّا قولهم: أَوَّلة ، و: أَوَّلتان ، فمن كلام العوامّ ، و ليس بصحيح " اهـ ٤٦٠/٣ . قلتُ: إلا أنّ صَغْوِى مع الزمخشرىّ ، فَجَرَى القلمُ بها طَيِّعًا غير عَصِىّ .

(٢٠٩) أَعْنِى ترجمتنا لبحثنا هذا ، إذ أجريْنا القَلَمَ بـ(تعدُّد ذى الحال و تفرُّق الحالين) ترجمةً له و عنوانًا .

(٢١٠) انظر لهم فى هذا : الإرتشاف ٦٥/٢ ، ٦٦ ؛ الهمع ١٠٨/١ ، ١٠٩ ؛ الصبان ٢٢٣/١ ، ٢٢٤ .

ثَبَتٌ بالمصادر والمراجع

أولاً : المطبوع منها بالعربيّة

١. الآمدى (سيف الدين أبو الحسن) : الإحكام فى أصول الأحكام ، مطبعة المعارف ، ١٣٣٢ هـ = ١٩١٤ م .

٢. الآمدي : غاية المرام فى علم الكلام ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .

٣. الأزهـرىّ (خالـد بـن عبـد الله) : التصـريح بمضـمون التوضـيح ، المعـروف بشـرح التصـريح علـى التوضيح ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٤. الإستراباذىّ (رضىّ الدين محمد بن الحسن) : شرح الرضى على الكافية ، تحقيق د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٩٧٣ – ١٩٧٨م .

٥. الأشمونـىّ (نور الدين أبو الحسن علـى بن محمد) : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، المعروف بشرح الأشمونى، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٦. ابن أبـى الإصـبع المصـرىّ (أبو محمـد زكـىّ الـدين عبـد العظـيم) : بـديع القـرآن ، تحقيـق د. حفنـى محمد شرف ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٧. ابن أبـي الأصبع : تحرير التحبير فى صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن ، تحقيق د. حفنى محمد شرف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٣هـ .

٨. الأعشَـى (أبو بصير ميمون بن قيس) : ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٤م .

٩. الأنبـارىّ (كمـال الـدين أبـو البركـات) : الإنصـاف فـى مسـائل الخـلاف بـين النحـويين البصـريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ١٩٨٢ م .

١٠. الأنباري : البيان فى غريب إعراب القرآن ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩ م .

١١. البيضـاوىّ (القاضـى ناصـر الـدين أبـو سـعيد عبـد الله بـن عمـر) : أنـوار التَّنْزِيـل وأسـرار التأويـل ، مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٤٤هـ – ١٩٢٦م .

١٢. ابن تغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكى) : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .
١٣. التّهانوىّ (محمد على الفاروقى) : كشّاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق لطفى عبد البديع ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٩م .
١٤. الجرجانىّ (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن) : دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود شاكر ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ١٩٨٤م .
١٥. الجَمَل (سليمان بن عمر العجيلى) : الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة ، وتُعْرَفُ باسم : (حاشية الجَمَل) ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .
١٦. ابن جِنِّى (أبو الفتح عثمان) : الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية : الجزء الأول ١٩٥٢م ؛ الجزء الثانى ١٩٥٥م ؛ الجزء الثالث ١٩٥٦م .
١٧. ابن جني : سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوى ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .
١٨. ابن جني : المحتسب فى تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، المجلس الأعلى للشئو الإسلامية ، القاهرة : الجزء الأول ١٩٦٦م (بتحقيق : على النجدى ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبى) ؛ الجزء الثانى ١٩٦٩م (بتحقيق : على النجدى ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبى) .
١٩. ابن جني : المنصف : شرح كتاب (التصريف) للمازنىّ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٤م .
٢٠. الجوينىّ (إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله) : البرهان فى أصول الفقه ، تحقيق عبد العظيم الديب ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ ، توزيع دار الأنصار بالقاهرة .
٢١. ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد) : الإحكام فى أصول الأحكام ، تصحيح أحمد شاكر ، مكتبة الخانجى ، ط١ ، مطبعة السعادة ١٣٤٥هـ .
٢٢. أبو حيّان (أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف) : إرتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، تحقيق مصطفى أحمد النّماس ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٧م .
٢٣. أبو حيان : البحر المحيط ، ط١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٨هـ .

٢٤. الخضرىّ (محمد بن مصطفى الخضرى) : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .
٢٥. الرَّازِىّ (فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر) : مفاتيح الغيب ، المشتهر بـ (التفسير الكبير) ، المطبعة الحسينية المصرية و المطبعة العامرة الشرفية ، ط٢ ، القاهرة ١٣٢٤ – ١٣٢٧هـ .
٢٦. ابن أبى الربيع (أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلىّ) : البسيط فى شرح جُمَل الزجّاجىّ ، تحقيق عيّاد بن عيد الثّبيتى ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦ م .
٢٧. الزجاجىّ (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) : الإيضاح فى علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٣ م .
٢٨. الزَّركشىّ (بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر) : البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى الحلبى ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٢م .
٢٩. زكريا الفقى (الدكتور) : مِنْ زيادة الأحرُف الهوامل فى التراكيب : بَحْثٌ فى أصول التّبر الدلالى وصُوَرِهِ فى العربية ، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ٢٠٠٣م .
٣٠. الزَّمخشرىّ (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر): الأحاجى النحوية ، تحقيق مصطفى الحدرى ، مكتبة الغزالى ، حماه ، سوريا (بدون تاريخ) .
٣١. الزمخشري : أساس البلاغة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٥م .
٣٢. الزمخشري : الكشّاف عن حقائق التَّنْزِيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، مصطفى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
٣٣. الزمخشري : المُفَصَّل فى علم العربية ، وبذيله كتاب: المُفَضَّل فى شرح أبيات المُفَصَّل للسيد محمد بدر الدين النعسانى الحلبى ، مطبعة التقدُّم بمصر ، ١٣٢٣هـ .
٣٤. السُّبْكِىّ (بهاء الدين أحمد بن على بن عبد الكافى بن على) : عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوى ، المكتبة العصرية ، بيروت ٢٠٠٩م .
٣٥. ابن السَّرَّاج (أبو بكر محمد بن السّرىّ) : الأصول فى النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .

٣٦. أبو السُّعُود (محمد بن محمد العمادى) : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، طُبِعَ بهامش تفسير الرّازى : (مفاتيح الغيب) ، المطبعة الحسينية المصرية والمطبعة العامرة الشرفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٢٤ – ١٣٢٧هـ .

٣٧. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون، الجزء الأول: دار القلم ، القاهرة ١٩٦٦م؛ الجزء الثانى : دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨م ؛ الجزء الثالث : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م ؛ الجزء الرابع : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م .

٣٨. السِّيرافىّ (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) : شرح كتاب سيبويه ، الجزء العاشر بتحقيق د. صلاح روای و د. مها مظلوم خضر ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠٦م .

٣٩. ابن السِّيرافىّ (أبو محمد يوسف بن أبى سعيد الحسن بن عبد الله) : شرح أبيات سيبويه ، تحقيق د. محمد على الرّيّح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية و دار الفكر ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٤م .

٤٠. السيوطىّ (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر) : الإتقان فى علوم القرآن ، مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٥١م .

٤١. السيوطي : الأشباه والنظائر فى قواعد و فروع فقه الشافعيّة ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٤٢. السيوطي : الأشباه والنظائر فى النحو ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

٤٣. السيوطي : الإقتراح فى علم أصول النحو ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م .

٤٤. السيوطي : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين و النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى الحلبى ، القاهرة ، الجزء الثانى ١٩٦٥م .

٤٥. السيوطي : تفسير الجلالين ، المطبعة العامرة البهيّة ، القاهرة ١٣٤٦هـ .

٤٦. السيوطي : شرح عقود الجمان فى علم المعانى و البيان، مصطفى الحلبى ، القاهرة ١٩٣٩ م .

٤٧. السيوطي : المزهر فى علوم اللغة و أنواعها ، تحقيق : محمد جاد المولى ، وعلى البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .
٤٨. السيوطي : المطالع السعيدة : شرح السيوطى على ألفيّته المُسَمَّاة بالفريدة فى النحو والتصريف و الخطّ تحقيق د. طاهر حمودة ، الجزء الأول ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، الإسكندرية ١٩٨١ م .
٤٩. السيوطي : همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، عُنِىَ بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٧هـ .
٥٠. الشَّاطبىّ (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمىّ الغرناطىّ) : المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية ، الجزء الثالث ، تحقيق د. عيّاد بن عيد الثُّبيتى ، معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامى ، جامعة أمّ القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م .
٥١. الشافعىّ (الإمام المُطَّلِبِىّ محمد بن إدريس) : الرِّسَالة ، تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٤٠م .
٥٢. ابن الشَّجَرِىّ (ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد) : أمالى ابن الشَّجَرِىّ ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .
٥٣. الشّوكانىّ (محمد بن على بن محمد اليمانى الصنعانى) : فتح القدير الجامع بين فنّى الرواية و الدراية من علم التفسير ، الجزء الثانى ، مصطفى الحلبى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٥٠هـ .
٥٤. الصَّبَّان (أبو العرفان محمد بن على) : حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفيّة ابن مالك ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .
٥٥. الطَّبَرِىّ (أبو جعفر محمد بن جرير) : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، حقّقه وعلّق حواشيه محمود محمد شاكر، راجعه و خرَّج أحاديثه أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ – ١٩٧٢م . (الجزء الخامس).
٥٦. عبد الجبّار (القاضى أبو الحسن بن أحمد الأسدآبادى) : المُغْنِى فى أبواب التوحيد والعدل : الجزء الخامس (الفرق غير الإسلامية) تحقيق محمود محمد الخضيرى ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٥٨م ؛ الجزء الثامن (المخلوق) ، تحقيق د. توفيق الطويل و سعيد زايد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٣م ؛ الجزء الحادى عشر (التكليف) تحقيق محمد على

النجار ، و د. عبد الحليم النجار ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٥م ؛ الجزء الثانى عشر (النظر و المعارف) ، تحقيق د. إبراهيم مدكور ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف الترجمة والطباعة والنشر ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٦٢ م؛ الجزء الرابع عشر (الأصلح – استحقاق الذم – التوبة) ، تحقيق مصطفى السقا ، الدار المصرية العامة للتأليف و الترجمة ، القاهرة ١٩٦٥م ؛ الجزء السابع عشر (الشرعيات) ، تحقيق أمين الخولى ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٢م .

٥٧. ابن عصفور (أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على الإشبيلى) : المقرّب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، و عبد الله الجبورى ، الطبعة الأولى ، مطبعة العانى ، بغداد ، الجزء الأول ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .

٥٨. ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلى) : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٥٩. العكبرىّ (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله) : إملاء ما مَنَّ به الرحمن مِنْ وجوه الإعراب و القراءات فى جميع القرآن ، تصحيح إبراهيم عطوه عوض ، مطبعة مصطفى الحلبى ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٦٩م .

٦٠. الغزّالى (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطّوسىّ) : المُسْتَصْفَى من علم الأصول ، المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ، الجزء الثانى ١٣٢٥هـ .

٦١. الفارسىّ (أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) : كتاب الشعر ، أو : شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، تحقيق د. محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

٦٢. الفَرَّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد) : معانى القرآن، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتى، و محمد على النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٥م .

٦٣. الفرّخان (القاضى كمال الدين أبو سعد على بن مسعود بن محمود بن الحكم) : المستوفى فى النحو، تحقيق د. محمد بدوى المختون ، دار الثقافة العربية ، دار الإشعاع للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

٦٤. الفرطوسى (الدكتور) صلاح مهدى : مقدّمة تحقيق : (المثلَّث) لابن السيد البطليوسى ، دار الرشيد للنشر ، العراق ١٩٨١م .

٦٥. القاسمى (محمد جمال الدين) : محاسن التأويل ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقى ، الجزء الثالث ، عيسى الحلبى، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٧م .
٦٦. القرطبىّ (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى) : الجامع لأحكام القرآن ، دار الكاتب العربى للطباعة و النشر ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٦٧م (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م) .
٦٧. القِفْطِىّ (جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف) : إنباه الرُّوَاة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الجزء الأول ، دار الكتب بالقاهرة ، ١٩٥٠م ؛ الجزء الثانى ، دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٢م .
٦٨. الكتبى (محمد بن شاكر) : فوات الوفيات والذيل عليها ، تحقيق د. إحسان عباس ، الجزء الثانى ، دار الثقافة ، مطابع دار صادر ، بيروت ١٩٧٤م .
٦٩. كُثَيِّر عزّة (أبو صخر بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعى) : ديوان كُثَيِّر عزّة، جمعه و شرحه د. إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٧١م.
٧٠. كمال بشر (الدكتور) : دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧١م .
٧١. المازنىّ (أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة) : التصريف (بشرح ابن جنّى) ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، و عبد الله أمين ، مطبعة مصطفى الحلبى ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٤م .
٧٢. المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد) : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، الجزء الثانى : مطابع الأهرام التجارية ١٣٩٩هـ ؛ الجزء الرابع : مؤسسة دار التحرير للطبع و النشر ١٣٨٨هـ .
٧٣. مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الفلسفى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٣م .
٧٤. محمود مصطفى : أهدى سبيل إلى عِلْمَىِ الخليل : العروض و القافية ، مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة ، الطبعة التاسعة ١٩٧٠م .

٧٥. المُرادىّ (بدر الدين أبو على الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على) : توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن على سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .

٧٦. ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد) : لسان العرب ، تحقيق: عبد الله على الكبير ، و محمد أحمد حسب الله ، و هاشم محمد الشاذلى ، دار المعارف ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٧٧. الميدانى (أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابورى) : مجمع الأمثال، مطبعة عبد الرحمن محمد ، القاهرة ، الجزء الأول ١٣٥٢هـ .

٧٨. النّسفىّ (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود) : مدارك التَّنْزِيل وحقائق التأويل ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٧٩. النُّويرىُّ (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) : نهاية الأَرَب فى فنون الأدب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (مصوَّرة عن طبعة دار الكتب) .

٨٠. الهرمىّ (عمر بن عيسى بن إسماعيل) : المحرَّر فى النحو ، تحقيق د. منصور على عبد السميع ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م .

٨١. ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد المصرى) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، المشهور بـ(التَّوضيح) ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٨٢. ابن هشام : شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الاتحاد العربى للطباعة ، الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة ١٩٦٨هـ .

٨٣. ابن هشام : مُغْنِى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح، الجزء الأول: مطبعة المدنى، القاهرة (بدون تاريخ) ؛ الجزء الثانى : دار الاتحاد العربى للطباعة ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٨٤. ياسين العليمىّ الحمصىّ : حاشية ياسين على: شرح التصريح ، عيسى الحلبى ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٨٥. ابن يعيش (موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن على بن يعيش) : شرح المُفَصَّل ، عُنِيَتْ بطبعه و نشره إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة (بدون تاريخ) .

ثانيًا : دوريّات بالعربيّة

حولية كلية الدراسات الإسلامية و العربية للبنات بالإسكندرية (جامعة الأزهر) : المجلد الأول / العدد الثلاثون لسنة ٢٠١٤م ، مقال بعنوان : (العَطْفُ المُوَطِّئُ وتَقْوِيَةُ الاختصاص بين المتعاطِفَيْن) ، للدكتور زكريا الفقى ، ويقع فى الصفحات من ٦٧٩ إلى ٧٤٢ .